

# منبع الحياة

لمؤلفه

العالم العامل والكامل الباذل صدر الحكماء ورئيس العلماء السيد نعمة

الله الجزائري طاب ثراه

طبعت على نفقة حضرات الأئجلاء اصحاب الغيرة

والحمية الحاج صالح العيادي وشركاه

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الاولى

مطبعة النجاح — بنغازي

إهداء 2006

رصيد عام

﴿ كتاب منبع الحياة وحجة قول المجتهد ﴾  
﴿ من الاموات للسيد نعمة الله الجزائري ﴾  
﴿ طاب ثراه ﴾



الحمد لله الذي رفع قواعد الشريعة المصطفوية بعد اهل البيت عليهم السلام وفضل مدادهم على دماء الشهداء بقاء متافع الخلف به على مرور الليالي والايام وجعلهم كانباء بني اسرائيل حجة على الخاص والعام ووطئهم اجنحة ملائكة للاجلال والاعظام وامر كافة الناس بالرجوع اليهم في تعلم الاحكام ولم يفرق بين الاحياء منهم والاموات وان تجادبت السنون والاعوام والصلاة على من انقذ العباد من شفا جرف الهلكات محمد واهل بيته مصابيح الظلمات وبعده ان العبد المذنب الجاني قليل البضاعة وكثير الاضاعة نعمة الله الحسيني الجزائري وفقه الله تعالى لجميع مرضيه وجعل ماياتي من امره اخيراً من ماضيه وفقه الله تعالى عز شأنه لشرح كتاب التهذيب والاستبصار واطلع بتأليفها على كتب الاصحاب وفتاويهم التي صدرت عنهم واودعوها الكتب فيما مضى من الاعضاء فرأى نص جماعة منهم على اصليين من فروع الدين وادعوا عليها اجماع المساميين ويلزم منها المخرج والضيق على جماهير الانام ويبطل بها عيادات كثير من الخواص وعامة العوام وهما قولهم ان فتاوي المجتهد الميت مما لا يعمل عليها ولا يوقف لديها ولا يتنفع

بها الا في زمن حياته ويحرم القول بها بعد وفاته والثاني تصر بمحرم مان  
 الرعية صنفان مجتهد ومقلد اما مشافهة او بواسطة العدل ومن اخطأ  
 الطريقين بطأت عباداته وان كانت على نهج الصواب ولما عن لنا الكلام  
 على هذين الاصلين وضمنا هذه الرسالة في الرد عليها ووسمناها بمنبع  
 الحياة في حجة قول المجتهد من الاموات . اما الاصل الاول فلم نر  
 من اطنب في تفصيل كلماته الا شيخنا و فقدنا العالم الرباني زين الملة والدين  
 الشهيد . الثاني اعلى الله درجته كما شرف خاتمه فانه كتب فيه رسالة  
 اكثر فيها من الاستدلال عليه وتبعه ولده المدقق شيخنا الشيخ حسن  
 طاب ثراه اما غيرهما فقد تعرضوا له على سبيل الاختصار فادت الحاجة  
 الى نقل دلائلهم والجواب عنها بما استطاع عليه ثم الى ذكر الاستدلال  
 على ما صرنا اليه فنبدأ اولاً بما حرره شيخنا الزني عطر الله مرقده في  
 تلك الرسالة وهذا لفظه ويان صحة هذه الدعوى من وجوه (الاول)  
 ان كثيراً من هذه القروع والنقول غير المسند الى احد من المجتهدين  
 الذين يجوز الاخذ بقولهم والعمل بفتواهم وافقاء غير المجتهد في الدين  
 غير مسموع ونقله غير سائغ لاجل العلم به اذا لم يستند الى مجتهد  
 معين بحيث نعلم عدالته وعدالة الواسطة وهذا موضع لم يخالف فيه احد  
 من العلماء ومن ادعى جوازه فعليه بيان الجواز انتهى . (الجواب) وبالله  
 التوفيق انا لما جوزنا له مقلد الرجوع الى فتاوي الاموات من علماء الدين  
 لم ينقل بجواز الاخذ له من الفتاوي المجهولة القائل كالفتاوي المودعة  
 في الكتب المجهولة واما وجد في ظهور الكتب والاوراق وان حصل

الظن بانتسابها الى احد المجتهدين ولا يجوز الاخذ ايضا من مشافهة  
المدول وتوسطهم بين المقلد والمفتي الميت اذا لم تتبعه سلسلة النقل على  
الطريق اعتبر اليه بل المراد ان علماء الدين قدس الله ارواحهم لما بذلوا  
جهدهم في تحصيل الاحكام من مظانها وخافوا عليها من الضياع وقلة  
الانتفاع دونوها في الكتب واتصلت بنا متواترة مقطوعة الصحة  
بمعرفة مؤلفيها ككتاب الشرايع والنافع والمعتبر للمحقق والارشاد  
والمختلف والقواعد والمتهى والتذكرة ونحوها من كتب العلماء الامامية  
ولم يشك احد في انتسابها اليهم وبالجمله يكون المراد جواز الاخذ .  
من هذه الكتب والفتاوي (الدليل الثاني) ان هذه القول وان كانت  
بعضها موافقا لاقوال المجتهدين فقد وجد في كثير منها ما لا يقول به  
احد من علمائنا بل وقفت ائمانها على ما يقول به احد من علماء الاسلام  
قاحلة فالقول بها واعتقادها شناعة في الدين مع اتصافها بهذا الوصف  
ولا يخفى ما يترتب عليه انتهى (الجواب) وعلى الله الاعتماد قد تحققت  
انا لاعتبر الفتوى والحكم الا اذا قطعنا بانه قول لعلمائنا المجتهدين واما  
قوله طاب ثراه على ما لا يقول به احد من العلماء فلا يوجب رد جميع  
الكتب والفتاوى وذلك ان كتب الاصول الاربعة من الحديث وغيرها  
قد تضمنت اختياراً لم يذهب احد من اصحابنا الى العمل بشيء منها لكنه  
لا يوجب رد الاخبار كلها (الدليل الثالث) ان تلك الافراد الموافقة  
لاقوال المجتهدين او هي عين اقوالهم انما يجوز التعويل عليها والعمل بها  
مع مشافهة المجتهد او نقلها عنه بواسطة او وسائط مع عدالة الجميع

ومعلوم ان الامر هنا ليس كذلك بل انما يأخذونها من مشايخهم تلقينا  
منهم من غير نظر الى الوسائط ولا معرفة بحالهم وكذلك مشايخهم  
اخذوها وهلم جرا الى ان يصير الحال الى واحد لا يدري كيف توجه  
ولا الى اين انتهى ولا يظن ظان ان اجازة المشايخ وما فيها من الطرق  
الى فقيهه نقيه هي الطريق الى نقل هذه الفتاوى لان تلك الطرق انما  
هي طرق الرواية لا طرق العمل انتهى ملخصا (الجواب ) ان هذا  
الدليل وكثيرا من ادلته توافق ما قاله محمد بن ادریس (ره) في سرائر  
من ان ما يوجد من الفتاوى في كتب اصحابنا المقطوع بها لا يجوز التوصل  
عليها من جهة وجودها في الكتب ولم يقطع بصدورها من نسبت  
اليه كسائر ما يوجد بخطوط القاضي والمفتي اذ لعل هذه الكتب المدونة  
في الفقه قد الحق فيها ما ليس منها فيتنق الجزم والقطع بكونها فتاوى  
مجتهدى الاصحاب واما هو طاب ثراه فسيأتي في كلامه ما يدل على  
اعتبار كتب الاصحاب من وجه آخر والتحقيق ان هذا التجويز العقلي  
لا يقدح في ثوابها عن مصنفها والا لقدح في كتب الاخبار من  
الاصول الاربعة وغيرها لتقدم اعصارها ولما لحقها من التحريف  
والتبديل ومن ثم لا ترى حديثا واحدا يتوافق على نقل الفاظه النسخ  
والكتب الا القليل منها فذلك التجويز عليها اشد منه على مصنفات  
الفقهاء رضوان الله عليهم وحيث قد فالتوى المأخوذة من كتبهم عظم الله  
مراقدهم لا يتصرف عما اخذ منهم مشافهة بل لعل الظن الحاصل منها

أقوى من الظن الحاصل من المشافهة كما لا يخفى على أن هذا الدليل يقتضي أن المانع من تقليد علماء الدين الأموات إنما هو عدم ضبط أحوال الوسائط وعدم الإطلاع على عدالتهم فلو عرفت منهم العدالة بالقرب من موت ذلك المجتهد لمن في العصر الذي يلي حياته جاز تقليده في المسائل والفتاوى ويجوز لمن أخذ منه في حياته أن يعمل بتلك الفتاوى بعد موته بالطريق الأولى وحيث لم يكن فيه دلالة على عدم جواز التقليد للأموات مطلقاً كما هو المطلوب (الدليل الرابع) على تقدير انحصار النقل في أقوال الفقهاء وذكر الطريق فلا يكفي ذلك في جواز التعويل عليه ما لم يبحث عن تعديل هذه الوسائط وثبت عدالتهم بأحدى الطرق المفيدة لها وهذا الأمر غير حاصل لنا الآن بل لاسبيل إلى إثباته لمن أراد بل البحث عنه وتوهم تحققة قد يلحق بالمحالات إذ غاية ما يمكن تلاقيه الحكم بتعديل الشيخ الذي أخذت عنه فيحتاج إلى الحكم بتعديل شيخه إلى شاهدي عدل وإن كان أحدهما شيخك وإني لك بهذا ثم ساق الكلام إلى ما لا مدخل له في إتمام الدليل (الجواب) ولا حول ولا قوة إلا بالله أنا قد بينا أن هذا الدليل مما لا ينبغي الاعتماد على فتاوى الأموات مطلقاً إنما للإطلاع القاطع على أنها فتوى صاحب الكتاب المقطوع باجتهاده وأما لمعرفة بعدالة الوسائط وعند ثبوت أحد الأمرين يكون هذا الدليل دالاً على جواز العمل بأقوال ذلك المجتهد (الدليل الخامس) وهو امتنها برهاناً وأوضحها بياناً أنكم أوصلتم طريقاً صحيحاً إلى مثل شيخنا الشهيد (ره) ومن تأخر عنه كالمقداد وابن فهد

والشيخ علي (ره) رجال ثقات مقلدة فن اين لكم بالطريق المتصل بالفتوى الى الشيخ جمال الدين وابي القاسم ومن تقدم عليهما فان الطرق التي بايدى الناس التي قد اشتملت على الاجازات المعتمدة والكتب المحددة .منحصرة في الانتهاء الى الشهيد وتنحصر في الشيخ جمال الدين ابن مطهر . بواسطة ولده فخر الدين ونظرائه وهناك تتوب وتختلف الى من سلف من المجتهدين والمصنفين وحيثذ فنقول اذا رويتم ونقلتم فتوى الشهيد (ره) عن اشياحكم المشهورة الى الشهيد وهم عدول ثقات فمن نقلتم فتوى فخر الدين فان قلتم روينا بالطريق عن الشهيد لانه شيخه قلت كيف يتصور ان مجتهدا ينقل لاحد فتوى مجتهد آخر ويعمل هو لنفسه بتلك الفتوى فان الاجماع وقائع بين الناس قاطبة على ان المجتهد لا يسوغ له العمل بفتوى غيره ولا افتاء الغير له فعند موت فخر الدين انقطعت فتواه وصار الرجوع الى الشهيد والعمل بقوله لازما اذ لا كلام في ان مع وجود المجتهد الحي يجب الرجوع اليه ويبطل العمل بقول من سبقه ثم اطرد بكلامه الى ان قال نعم لو ارتكب مرتكب جواز العمل بما علم من فتوتهم وان لم يكن له طريق ولا نقله عن احد متى وجدته في كتبهم سلم من هذه الحالات واحتاج في سد هذا الباب الى تحصيل الجواب انتهى ( الجواب ) والله المستعان انك اذا اعترفت بصحيح طريق الفتوى الى المشايخ المتأخرين كالشهيد والشيخ علي قدس الله روحيهما كفانا في تصحيح فتاويهم والعمل بها من غير حاجة بنا الى فتوى من تقدم عليهم لان لهم في كل مسألة من المسائل

خصوصاً مسائل العبادات فتاوى واقوالاً كافية للمقتد واما قوله طاب  
 ثراه كيف يتصور ان مجتهد ينقل لاحد فتوى مجتهد آخر الى آخر كلامه  
 فيمكن ان يقال ان المجتهد يجوز ان ينقل فتوى مجتهد آخر على طريقة  
 الموافقة بين رأيهما كما يتفق لكثير من المجتهدين مثله على انه لو نقل  
 فتوى من تتمده للناس وعمل هو بفتوى نفسه لا قدح فيه ليكون  
 الغرض اما تخيير المقلد بين التقليدين او لتمييز فتوى العالم من الاعلم  
 ليتعين تقديم فتاوى الاعلم كما قال طائفة من العلماء وايضا فنقل الفتوى  
 ممكن على هذا الطريق وهو ان نقول ان فخر المحققين قرأ القواعد  
 على والده قدس الله روحهما واجازه العمل بما فيها والشهيد طاب ثراه  
 قرأها على فخر الدين فاجازه وهكذا حتى انتهى الحال اليها فتكون  
 فتاوى ذلك الكتاب قد بلغت اليها بواسطة العدل في جميع المراتب  
 ولا يقدح في هذا النقل ان الوسائط المذكورين قد بلغوا بعد ذلك  
 النقل درجة الاجتهاد وتغايرت اراؤهم في بعض المسائل فان المقصود  
 ليس الا اتصال النقل اليها واما قوله طاب ثراه نعم لو ارتكب مرتكباه  
 فقد عرفت ان هذا هو الذي قلناه سابقا واجبنا عما اورد عليه ( الدليل  
 السادس ) على تقدير الوسائط وتحقيقها في زمان من الازمنة يشترط  
 في كل فرد منها العدالة اجماعا والعدالة لا تحصل الا بالقيام بالواجبات التي  
 من جملتها التفقه في الدين والتأهل لمرتبة الفتوى بالدليل التفصيلي وهو  
 مرتبة الاجتهاد ان لم يكن في العصر قائم به يتأدى به الوجوب ( فح )  
 نقول لا يخلو اما ان يكون في كل عصر من الاعصار التي تترتب



فيها الوسائط مجتهدا أولا يكون فان كان فالرجوع اليه متعين والاخذ  
 بقوله لازم اذ لا كلام في وجوب الرجوع الى المجتهد الحي عينا (فح)  
 لا يتصور النقل عن المجتهد الميت فتقل الناقل عنه  
 عيني اثم خارج عن العدالة لبطلان عبادته وان لم يكن في العصر مجتهد  
 حتى كان التفقه على اهل ذلك العصر واجبا اجماعا فترك  
 الاشتغال بمقدماته والاتكال على تقليد الموتى يخل بالوجوب وهو  
 موجب لعدم العدالة الموجب لعدم امكان التقليد وتحرير البحث انه  
 لا خلاف بين علمائنا رضوان الله عليهم اجمعين ان التفقه واجب وانما  
 اختلفوا في وجوبه هل هو على الايمان او على الكفاية فذهب فقهاؤنا  
 وفقهاء حلب كابي الصلاح وسلا روا بن حمزة الى ان وجوبه عيني وانه  
 لا يجوز التقليد في الاحكام الشرعية لاحد البتة وذهب باقي الاصحاب  
 الى ان وجوبه كفائي ومن المعلوم ان الواجب الكفائي اذا لم يقم به احد  
 كان الواجب على المكلفين القيام به فان اخلوا لحتمهم جميعا الاثم ولو  
 اصرروا على تركه ساعة بعد اخرى ولو في يوم واحد فضلا عن ايام كان  
 من الكبائر بل من اكبرها بدعة اذا تقرر ذلك فان قلنا بوجوبه عينا  
 فلا كلام في لحوق الاثم لتاركه وان قلنا بالآخر فانما يسقط عن  
 المكلفين الاثم في تركه عند قيام احده به بحيث يتأدى به الفرض الكفائي  
 وهو بالنسبة الى التفقه انما يتحقق بوجود مجتهد في كل قطر من اقطار  
 الاسلام بحيث يرجع اليه في الوقائع متى احتج اليه ومن المعلوم بين  
 عدم حصول ذلك في زماننا فما تقدمه بسنين كثيرة واللازم من ذلك

اشترائك اهل العصر المفقود فيه ذلك في الاثم وخروجهم عن العدالة  
وهو سيد عليهم (باب التقليد) على تقدير جوازه لا يقال لانسلم لحوق  
الاثم لجميع اهل العصر بل انما يلحق من يمكنه الاجتهاد منهم للعلم  
الضروري بان من المكلفين من لا يقدر على تحصيل هذه المرتبة ولو  
بذل وسعه وصرف على التفقه عمره (وح) فيمكن الاخذ ممن تعذر  
عليه ذلك لسقوط الفرض عنه الموجب لامكان العدالة وعلى هذا  
التقدير تترتب الوسائط لانا نقول على تقدير ذلك لا يثم القول بجواز  
الفتوى والحكم ونقل كليات المسائل وهل هو الاعين المتنازع فيه واين  
الدليل عليه ومن القائل به بل قد قيل ان من هذا شأنه يجب عليه العمل  
بمواضع الاجماع ما امكن دون الاخذ باقوال الميت فيما وقع فيه الخلاف  
انتهى (الجواب) ولا حول ولا قوة الا بالله اما اولا فباختيار الشق  
الاول اعني ترتب الوسائط في النقل مع وجود المجتهد الحي قولك  
ان الرجوع اليه متعين ولا كلام فيه قلنا بل الكلام فيه موجود كما سيأتي  
تحقيقه وذلك انه يجب عندكم العمل باقوى الظنين وتقليد الاعلم من  
المجتهدين فاذا كان المجتهد الميت مثل المحقق ومثلك والحي مثل المقداد  
ونحوه ومثل اكثر من يدعي الاجتهاد من اهل عصرنا كان الظن للمقلد  
اقوى واسكن للنفس منه بالنسبة الى الاحياء واما ثانيا فباختيار الشق  
الثاني وهو خلو ذلك العصر من المجتهد قولك انه يجب على اهل ذلك  
العصر التفقه قلنا مسلم ولكنهم مشغولون في تحصيل ادواته والسمي  
فيه لئلا يفتقر الى انقضاء مدة كثيرة حتى يمن الله سبحانه على من

يمن من عباده ويرقيه الى درجة الاجتهاد فذلك الوقت كله مما يجوز له تقليد الموقى وقولك ان المقلد في ذلك الزمان الطويل يرجع الى الاخذ بالمسائل المجمع عليها . قلنا هو لا يعرف تلك المسائل ولا مواقع الاجتماعات وان كان مشغولاً في تحصيل العلم والتفقه على انه محتاج في الاخذ بهذه الفتوى اعنى الاخذ بالمجمع عليه الى تقليد المجتهد وهو غير موجود وتجاوز المتقدمين لا يعبا به عندكم لانهم اموات فضاق على المقلد ميدان التكليف وصارت الشريعة السمحة اضيق عليه من عقد الشميرة وقوله طاب ثراه فذهب فقهاؤنا وفقهاء حلب اه المشهور ان القول بعينية الاجتهاد انما هو لعلماء حلب قدس الله ارواحهم وبعض المتأخرين اول كلامهم بارادة الاجتهاد اللغوي اعنى بذل الجهد والطاقة في تحصيل معرفة الاحكام ولو بالتقليد وهو تأويل لا يرضى به اهل هذا القول لانهم نصوا على عدم جواز التقليد الا زمان الطالب والذي حدا الناس على هذا التأويل هو لزوم الحرج على الخلق اذا قلنا بالوجوب عينا والظاهر ان مرادهم بوجوبه عينا الوجوب على من اتصف بشرائطه وامكنه القيام به والا فالاعلب من الناس لو بذل عمره واعطى اضافة لما حصل له الترقى الى درجة الاجتهاد وهذا من قبيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على القول بان وجوبهما عيني فانه لا يجب عند اهل ذلك القول الاعلى من جميع شرائطه لا انه واجب على كل المكلفين كما يتوهم في بادى الرأي والقول بوجوب الاجتهاد عينا بهذا المعنى غير بعيد عن الصواب كما لا يخفى واما قوله قدس الله

روحه ومن العلوم الين عدم حصول ذلك في زماننا اه فهو عذر لنا  
لا علينا لانه يلزم منه دخول الاثم والفسق على جميع اهل تلك  
الاعصار مع عدم قيام الدليل عليه (الدليل السابع) على تقدير النزول  
والقول بإمكان التوصل لا يصح ان ننقل فتواهم جميعا بحيث  
يتخير الناقل في اخذ شيء منها ، وطرح ما شاء كما فعله اهل  
عصرنا يحلونه عاما ويحرمونه عاما ويجعلون منه جلالا وحراما لما  
تقرر في الاصول انه مع تعدد المفتي يتعين الرجوع الى الاعلم فان  
تساوا في العلم فالاورع فان تساوا في الجميع تخير المستفتي في  
تقليد ايهم شاء فاذا اخذ بقوله في مسألة لم يجز له الرجوع الى غيره في  
تلك المسئلة واختلفوا في جواز الرجوع اليه في غير تلك الواقعة وقد  
علم من ذلك ان التدين بتقليد من شاء من الجماعة المختلفين في العلم وغيره  
لشبهة انهم قد نقلت فتواهم غير جائز في دين الله تعالى ولا قال به احد  
ممن يعتمد على قوله ( الجواب ) وعلى الله التوفيق ان قوله طاب  
ثراه مع تعدد المفتي يتعين الرجوع اليه الى آخر كلامه لا نمنعه وذلك ان  
المتقدمين من علمائنا مشركون في انهم اعلم من معاصرينا ممن يدعي  
الاجتهاد فيجب تقليدكم بناء على هذا واما التفاضل بينهم فان كان معلوما  
للمقلد بان يكون له طرف من العلم لم يبلغ معه درجة المجتهد ين رجع  
الى تقليد الاعلم منهم واخذ بفتاويه المنقولة منه مشافهة بالوسائط  
او من كتبه المقطوع بانتسابها اليه وان كان من العوام لم يعرف الاعلم  
ولم يتميز عنده من غيره ولو باخبار من يحصل له الظن من اخباره كان

حقه التخير في الاخذ من ايهم شاء وبالجمله اذا كان المانع من تقليد المتقدمين هو هذا كان الحال فيه واسعا (الدليل الثامن) ان من القواعد المقررة والفتاوي المسماة ان المجتهد اذا افتى في مسئلة لغيره وتعين على الناس العمل بها ثم رجع عن تلك الفتوى الى ما يخالفها بطل حكم الاول في حقه وحق غيره ووجب على كل من قلده او لا ومن يقلده العمل بالفتوى الثانية وترك الاول وصار عملهم بالاولى كعملهم بغير فتوى ولا تقليد وهكذا لو رجع عن الثانية الى الثالثة ورابعة وهلم جرا حيث يمكن واذا كانت هذه حال فتواه بغير خلاف لو كان حيا فما الذي جوز العمل بتلك الفتوى السابقة على الاخيرة بعد ان حكم بطلانها ولو صح جواز تقليد الميت لكان اللازم العمل باخر فتوى اعلم من تقدم من علمائنا السابقين من لدن الائمة صلوات الله عليهم اجمعين الى زماننا هذا بل من زمن النبي صلى الله عليه واله اذا الاجتهاد سائغ في زمن الامام والمعصوم بل لا ينفع النبي والامام في النائب عنه في الاحكام والتضاي الا بالفقيه المجتهد كما هو مقرر في محل آخر ومعرفة اعلم الخلق الماضين والوقوف على تفاصيله مما الحق في زماننا هذا من المحالات وعلى تقدير تعيينه يكون العمل باخر ما افتى به في المسئلة ومات عليه من الفتوى وذلك كله قد خفي خبره بل انمى من الخلق اثره وحيث كان اللازم تقليد من ذكر ولم يتعين كان بمنزلة الجهل بالفتوى وهو موجب للتوقف في العمل بالفتوى انتهى الجواب والله الهادي لمبادئه اننا نصحح اولاً كيفية تقليد المجتهد الحي حتى نرجع منه الى كيفية تقليد المجتهد

الميت فنقول قد اعترفتم قبل هذا بان وجود مجتهد حي في كل افق من الافاق بحيث يرجع اليه اهل تلك البلاد قد فقد قبل هذا باعوام كثيرة والحال على ما قلتم واعصارنا هذه اشد من اعصاركم في فقد المجتهدين المتعديين في الافاق بل ان وجد فاما هو واحد او اثنين في قطر من الاقطار يزعمون الاجتهاد والناس بين مثبت لدعواهم وبين مكذب بها فاذا هاجر اليه اهل الامصار البعيدة واخذوا منه احكامهم تقليداً ورجعوا الى اوطانهم عاملين بما اخذوا منه وهذا المجتهد كما قلتم يجوز عليه تغير الاراء في الاجتهاد وينتقل من رأى الى اخر على ما يسوقه اليه الدليل فكيف يصنع المقلدون له واني لهم بمحصول العلم كلما تغير رايه فان قلتم انه يجب عليهم في كل وقت من الاوقات الرجوع اليه ليطلعوا على استمرار رايه والانتقال عنه كان هذا هو المخرج الظاهر الذي لا يقوم به المكلفون بل هو من باب التكليف بما لا يطاق وان اوجبتم على المجتهد المسافرة اليهم والاخبار لهم فهذا زيادة تكليف عليه مع انه لم ينتقل عن احد من المجتهدين مع تماذى اعصارهم فيكونون قد اخلوا بهذا الواجب حشام عن مثله فلم يبق عليهم الا العمل بما اخذوه منه واذا اتفق لهم العلم بانتقال ارائه عدلوا عنه الى القول الاخير فاذا كان هذا حال تقليد المجتهد الحي وكيفيته فيكون تقليد المجتهد الميت على هذا المتوال ايضا وهو ان علمنا واطلعنا على القول الاخير من اقوال المجتهد الميت اخذنا به وان جهلناه اخذنا بما اطلعنا عليه منه حتى باتينا الخبر باخر اقواله وان اطلعنا منه على قولين ولم نعلم المتأخر منهما اخذنا باحدهما لان

المجتهد ناقل لاحكام الله تعالى وقد اخذ كل واحد من القولين من خبر من  
 اخبار اهل البيت عليهم السلام وقد ورد عن السادة الاطهار صلوات الله  
 عليهم في باب تعارض الخبرين ايها اخذت من باب التسليم اجزأ الا ان  
 يدعوا ان المجتهد ياخذ بآرائه وقياساته واستحساناته كما هو المعروف  
 بين المجتهدين من اهل الخلاف وهذا الاجتهاد غير مقبول عند هذه  
 الفرقة المحقة كما صرحتم به انتم وغيركم من العلماء الصادقين واما قوله  
 قدس الله روحه ان الاجتهاد سائغ في زمن النبي صلى الله عليه وآله  
 والمعصوم عليه السلام فهو غير مسلم للاجماع على انه اذا امكن تحصيل  
 القطع والجزم في الاحكام لم يجوز التعويل على الظن الذي هو مناط  
 الاجتهاد والنبي (ص) والامام (ع) لا يمينان نائباً الا اذا عرفا منه  
 الاطلاع على الاحكام بالاخذ منهم وهذا خارج عن الاجتهاد على ان  
 اذا جوزنا عليه الاجتهاد لبعد المسافة لم يجوز له الاجتهاد عن رأيه وانما  
 يجتهد في الاخبار المنقولة اليه عن المعصوم (ع) مثل في جميع الاعصار  
 على ان اصحابنا رضوان الله عليهم قد طعنوا على من اجتهد في اعصار  
 الائمة (ع) وعابوا رواياته واخبره لمكان القول بالاجتهاد كما قالوه  
 في يونس واضرابه (وج) فتجوز الاخذ بآراء من عاصرهم عليهم السلام  
 والعمل باقواله وجواز تقليده مما لا يجوز فكيف يحتاج الى معرفة  
 اقواله وفتاويه والاطلاع على الاخر منها على ان الظاهر من العلامة  
 رحمه الله في نهاية الاصول ان هذا القول اعني جواز الاجتهاد في زمانه (ع)  
 لم يقل به اجد منافاه نقله عن بعض الجمهور ولم يرجع منه شيئاً

وهو اوفق بقوانين الجمهور واقايلهم (الدليل التاسع) نزلنا عن ذلك كله  
وقلنا بان الميت يساوى الحي في جواز فتواه ويلزم من ذلك التزام  
شنيع وهو انه يتعين (ح) الرجوع الى الاحياء والاموات عملا بماقررناه  
من القاعدة فلو وجد مجتهد يعلم قصور رتبته عن بعض ما سلف من  
الفقهاء الاموات ولكن ليس في العصر سواء او فيه غيره ولكنه اعلم  
الاحياء يلزم على هذا عدم جواز الرجوع اليه والاخذ بقوله لوجوب  
تقليد الاعلم والفرض ان بعض الاموات اعلم منه وازقولهم معتبر وهذا  
خلاف الاجماع انتهى الجواب وهو تعالى شأنه الملهم للصواب في كل  
باب امامن يقول بالتخير بين الرجوع الى المجتهدين اذا تساوا في اصل  
الاجتهاد فلا يتعين عليه القول بلزوم تقليد الفقيه الميت واما من ذهب  
الى وجوب تقليد الاعلم فغير بعيد عنده الاعتماد على قول الفقيه الميت  
لقوة الظن عند الاخذ بقوله خصوصا المجتهد الحي لا يمكنه  
اثبات اجتهاده في عصره غالبا لعدم الازعان له من العلماء واذعان غيرهم  
لا يفيده درجة الاجتهاد واما من ذهب الى ان جواز تقليد الاموات انما  
يجوز عند فقد المجتهد الحي اما مطلقا او في ذلك الافق فهو سالم من  
هذا الالتزام (الدليل العاشر) ان تقليد الميت على تقدير جوازه وتحقق  
طريقه انما يكون في احاد المسائل الجزئية التي تتعلق بالسكف في صلاته  
وباقى عباداته ومعاملاته ونحوها لافي كل شي\* توصل اليه اهل زماننا  
حتى جوزوا به الحكم والقضاء وتحليف المنكر ومن مائله وتقريب  
مال الغائب ونحو ذلك من وظائف المجتهدين فان ذلك غير جائز ولا



هو محل الوهم لتصريح الفقهاء بمنعه بل منهم الاغلب ذكره <sup>مرتين</sup> في كتابه الاولى منهما في كتاب الامر بالمعروف والاخرى في كتاب القضاء بل صرحوا بان ذلك اجماعي ممن ذكر الاجماع على عدم جواز الحكم لغير المجتهد العلامة (ره) في كتاب القضاء والحكم لاهل التقليد حكم واضح بفسير ما انزل الله سبحانه فكيف تعملون بفتاوى مرة وتخالفونها اخرى والكل موجود في كتاب واحد افتؤ منون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض بل قد ذكر الاصحاب رضوان الله عليهم في كتبهم ما هو اعرب واعجب وهو انه لا يتصور حكم المقلد بوجه ولا تولية المجتهد الحي له في الحكم وذكروا في الوكالة ان مما لا يقبل النيابة القضاء لان النائب ان كان مجتهدا في حال النية لم يتوقف حكمه على نيابة والالم يحز استنابته ومن هنا يقسم على الطبقات السابقة التي بين النافل وبين المجتهد (ره) فانكم تعلمون علمائنا بانهم كلهم اوجبهم اومن شاهده من منهم ما كانوا يتحاشون عن الاحكام ويقع منهم مذاق وكفى حرجا فعل ما خالف الاجماع المصريح به من مثل العلامة بل يترتب على هذا ضمانهم الاموال التي افتوبها واحتسبوها من مال الغائب وغيره واستقرارها في ذمتهم كما هو معلوم مقرر في بابته انتهى (الجواب رقم وبالله الاستمانة ان كلا منا انما هو في العبادات المتعلقة بالمكافئين خذوا من لزوم الحرج ويتضيق الامر عليهم وخوفا على عباداتهم من البطال سيما العلوة التي لا يجدون المجتهد الحي الذي يرجعون اليه في جميع اوقات الحاجة من سكان القرى والصحارى والامصار التي لا يوجد

فيها المجتهد واما الاحكام والمعاملات والقضاء بين الناس واقامة الحدود  
 ونحو ذلك فلا نمنع من اختصاصه بالمجتهدين لانه منصب جليل لا يقوم  
 به المقلد ولا يستوفى التقليد جزئيات احكامه ومن ثم اختص بشرائط  
 كالة كورة والحرية ونحوهما مما لا دخل لهما في التقليد ولا يجب في المقلد  
 استجماعها ولان ما جوزناه من هذا التقليد مما وقع فيه الخلاف وبمن  
 اشار الى وقوع الخلاف فيه الشهيد قدس الله ضريحه في الذكرى والمحقق  
 الثاني الشيخ علي عطر الله مرقده في حاشية الشرايع ذهب الى جوازه  
 وكثير من علماء عصرنا ومن قاربه ذهب اليه ايضا وبالجملة فهي مسألة  
 خلافية لم يتحقق فيها الاجماع وسنكشف فيما سيأتي انشاء الله تعالى ان  
 كثيرا من القدماء قائلون به ايضا وان لم ينصوا عليه على ان مثل هذه  
 الاجماع المنقولة في كتب فقهاءنا رضوان الله عليهم مما خالفوها هم  
 انفسهم وذهبوا الى خلافها فن ذلك انت اعلى الله مقامك صنف رسالة  
 في نقل المسائل التي ادعى الشيخ (ره) عليها الاجماع في موضع وذهب  
 الى خلافها في محل آخر على ان بعض الاحكام مما ادعى بعضهم عليها  
 الاجماع وادعى البعض الآخر الاجماع على خلافها فاذا كان هذا حالهم  
 في اجماعاتهم فكيف يبقى لاحد الوثوق بها والاعتماد عليها ويجعلها حجة  
 فيما بينه وبين الله سبحانه في العمل باحكامه الدليل (الحادي عشر)  
 ان مستند الاحكام ودلائل الفقه لما كانت ظنية ما كانت دالة بذاتها على  
 تلك الاحكام وموجبة للعمل بها بل لابد من اقتراثها بنظر الفقيه البالغ  
 درجة الفتوى ورجحانها عنده ولو بالدلالة الحكيمة كحالة نومه وغفلته

ولهذا لا يجوز العمل بما دلت عليه او حصلت تلك الدلالة لغيره ممن لم يبلغ الدرجة ولاله اذا تغير ظنه ان يرجع الى نقيضها (وح) فيكون المثبت لتلك الاحكام هو تلك الدلالة المقترنة بالظن فعلا او قوة فتبين من ذلك ان تلك الدلائل لا تستلزم الحكم لذاتها بل بالظن الحاصل باعتبار انتفاء المعارض وهذا الظن يمتنع بقاءه بعد الموت لانه من الاعراض المشروطة بالحياة فيزول مقتضي بزواله فيبقى الحكم بعد موته خاليا عن سند فيكون غير معتبر شرعا ووضح ما يؤيد به هذا الوجه ان المجتهد لو رجع في المسئلة عن مقام الترجيح الى التوقف بطل ذلك الترجيح في حقه وحق المقلد كما لو رجع عنه الى ترجيح لقيه فكيف يثبت في حال الموت ما يبطل في حال حياته عند زوال ذلك السبب الموجب للحكم (انتهى الجواب) والله سبحانه هو الهادي في كل باب ن عمدة دلائل الفقه بل هي كلها الكتاب والسنة والاجماع والاخير يرجع الى السنة ايضا عندنا لانه كاشف عن قول المعصوم وهذه الأدلة دالة على الحكم الشرعي ومستلزمة له والفقيه حاك ومبلغ لها الى المقلدين وظنه لا يشارك حكم الله سبحانه بل هو الباقي على مر الدهور وكر المصور وان ذهب المجتهدون قاطبة واما ترجيحه لاحد الدليلين عند التعارض فهو ايضا عمل بواحد من الدليلين رجحه عنده الامارات المثيرة للظن وبالجملة فستند الحكم هو الدليل الدال عليه للظن المجتهد غاية الامر ان ظن الفقيه هو الذي حمله على تبليغ الاحكام الى الناس فعند موت الفقيه لا يتغير الحكم لعدم تغير

السبب فيه نعم هذا الكلام النسب بمذاهب الجمهور حيث ان احكامهم  
مستندة الى الاراء والقياسات والاستحسانات التي اجمعنا على بطلان  
حجتها فاذا مات المجتهد منهم ذهب ظنه الذي هو دليل الحكم على ان  
لا نسلم ان يموت الفقيه تذهب منه علومه واحكامه لانه حي في الدارين  
ولا نخسب الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون  
وقال (ع) ليس الشهداء الا شيعتنا وان ماتوا على فرشهم وفي الحديث  
ان من طلب العلم ولم يبلغ منه ارسل الله اليه ملكا يعلمه في قبره حتى  
يتيم له غايته فيحشر يوم القيمة في زمرة الفقهاء والعلماء واما انه اذا  
رجع عن الترجيح الى التوقف بطل ترجيحه الاول فهو لما قلناه ايضا  
من بعارض الادلة من غير مراحح فالحاكم في احكام رب العالمين ليس  
بالدليل الشرعي واما قولكم ان الادلة لو حصلت لغير المجتهد لم يجوز  
للمعمل بمضمونها فهو على اطلاقه غير مسلم وذلك ان المحدثين من  
اصحابنا لم يشترطوا الاحضور الادلة لا غير واما المجتهدون فن قال  
منهم بالتجزى وهو الاقوى يجوز له العمل بتلك الادلة اذ هو ضرب  
منه التجزى واما من نفي التجزى وقال بالاجتهاد المطلق فهو لا يجوز  
هنا ولا غيره وزيد ان نعود في السؤال لكم ونقول ان من حصل  
ملكه الاستنباط وشرع في استنباط الفروع من الاصول لكنه لم  
يستخرج الا القليل من المسائل وهو بعد في الاستخراج فما اسم هذا  
عندكم اهو مجتهد مطلق ام متجزى في الاجتهاد فان سموه بالاسم الاول  
كانه اكثر اهل التجزى من هذا القليل لان من حصل ملكه استنباط

بعض المسائل بالفعل كان قادراً على مثلها غالباً في القوة فيكون داخلاً في المطلق وان قلتم ان هذا متجز والمطلق هو الذي يجتهد في جميع المسائل كما هو ظاهر كلام البعض فقد المطلق ولم يوجد بين الفقهاء كما لا يخفى ومن ثم قال الشهيد طاب ثراه في شرح الرسالة بعد ان رجح مذهب التجزي وقد كاد ان يكون النزاع في المسئلة لفظياً هذا آخر استدلالاته قدس ضريحه والجواب عنهما واما ابنه المحقق الشيخ حسن عطر الله ضريحه فهذه عبارته لانبجات المكلف من اخطار التفريط في جنب الله تعالى والتصدي لحدوده بدون الوصول الى رتبة الاقتدار على استنباط الاحكام التكليفية واقتناصها من اصولها ومأخذها بالقوة القدسية او بالتقليد لمن هذا شأنه مشافهة او بتوسط عدل فصاعدا بشرط كونه حيا والاستراحة في ذلك الى فتاوى الموتى مما يدرك فساد باديء نظر فان التقليد من حيث هو غير محصل لليقين وقد دلت الادلة العقلية والنقلية على المنع من اتباعه على اى وجه اتفق بل هو مخصوص بمواضع ثبتت حكمها بدليل قطعي لا ظني فان اعتماد الظن في ذلك دور صريح تقتضي البدئية ببطالانه ومن جملة المواضع التي ثبت بالقطع ظن القادر على استنباط وظن المقلد له اجتهد الحي في قول جمهور العلماء لم يخالف فيه الامن اوجب الاجتهاد عيناً من علمائنا (وح) فيحتاج اتباع الظن الحاصل من تقليد الميت الى حجة ودائيل قاطع وكيف يتصور وجوده ولا يعرف من علمائنا الماضين قائل بذلك ولا عامل به ولو وجد له دليل ظني استخرجه بعض العلماء لم ينفع شيئاً

لان المحصل لهذا الدليل ان كان من اهل الاستدلال فهو ممنوع من  
 التقليد لغيره من الاحياء والاموات فلا فائدة له في ذلك وحصول  
 الفائدة لغيره ممن فرضه التقليد غير متصور في زمن حياته لتعين  
 الرجوع الى الحي وبعد موته تصير فتواه في هذه المسئلة مثل غيرها من  
 الفتاوى الصادرة عن الموتي فيجب في اتباعها والعمل بها الاستناد الى  
 حجة قطعية والمفروض انتفاؤها وكيف يتصور عامل ان يجعل حجته  
 وطريقته في عمله بقول المجتهد الميت بمجرد قوله ان وجد ومع فرض  
 كون المحصل للدليل المذكور غير متمكن من الاستدلال على غير ذلك  
 من الاحكام يكون متجزيا فيه والمسلك الذي حررناه في ابطال العمل  
 بقول الميت يلتفت منه القطن الى ابطال طريق التجزى ايضا فانه ليس  
 له دليل قطعي واعتماد الدليل الظني فيه غير معقول لانه تجزى في  
 مسئلة التجزى وهو دور ظاهر وهذا القدر كاف في الاشارة الى ما  
 يجب التعريف به وتفصيل المقام في كتابنا الموسوم بمشكاة  
 القول الشديد في تحقيق الاجتهاد والتقليد هذا كلامه طاب ثراه  
 والجواب وعلى الله الاعتماد ان الدليل القاطع الذي اعتدتم  
 به على عدم جواز تقليد الموتي هو الاجماع وقد تقدم الكلام  
 فيه وان المسئلة خلافية وان هذا الاجماع يرجع الى فتاوى الموتي  
 وانتم لا تعتبرونها واما قوله المحصل لهذا الدليل ان كان من اهل  
 الاستدلال فهو ممنوع التقليد الى اخر كلامه (فالجواب) عنه انه لا مانع  
 من اقامة الفقيه على جواز تقليد الفقيه الميت ويكون مفاد ذلك الدليل

لخير المقلد بين الرجوع اليه والى غيره من الاموات نعم يلزم عليه عندكم  
 خلاف الاجماع وقد تحققت الكلام في هذا الاجماع ويجوز ان يكون  
 فائدة ذلك الاستدلال من الفقيه الحلي افادة ان المسئلة من مسائل  
 الخلاف ويؤيده ما سمعته مشافهة من شيخنا صاحب التفسير الموسوم  
 بنور الثقلين في شيراز في داره جوار المسجد الجامع انه يجوز ان يكون  
 هذه الاقوال المنقولة في كتب الفقهاء التي لا يعلم قائلها قولاً للإمام  
 (ع) الفاها بين اقوال العلماء حتى لا يجمعوا على الخطأ و كان قدس الله  
 ضريحه يذهب الى اعتبار تلك الاقوال المجهولة القائل وله فائدة اخرى  
 وهي ان الفقيه الحلي محله صنف من الاصقاع ورجوع عوام العالم كلها  
 بالانتقال اليه من مشارق الارض ومغاربها متعسر بل متعذر وكذلك  
 التوسط في نقل فتواه الى عوام الدنيا نعم اذا فتي بجواز تقليد الاموات  
 والكتب موجودة بأيدي من بعد محله عنه يفهمونها فانهم يبلغ هذه  
 الفتوى الواحدة يتمكنون من الرجوع الى كتب الاموات كالشرايع  
 ونحوها وسهل الامر عليهم كما لا يخفى واما قوله (ره) انه ليس على طريق  
 التجزى دليل قطعي فما نعلم اى دليل قطعي دل على خلافه وقد نص جماعة  
 من المحققين المعاصرين وغيرهم على ان الدليل القطعي الذي لا كلام عليه اعز  
 من الكبريت الاحمر ويؤيده ان اظهر الاشياء هو اثبات الواجب جل  
 شأنه وقد نص طائفة منهم على انه لم يقم دليل تام على اثباته فان اعظم  
 براهينه مبني على ابطال التسلسل والكلام عليه موجود وغيره من  
 البراهين الكلام عليه مشهور فاذا كان هذا حال البراهين القطعية على

مثل هذا الطلب فكيف حال الادلة القطعية على المسائل الفقهية ونحوها  
ونحري الكلام في هذا المقام ان الدليل القطعي العقلي الذي يستند اليه  
في الفروع والاصول ما المراد به فان كان المراد منه ما ثبت  
عند المستدل به وافاده القطع ونحوه ورد الاعتراض بانه يلزم عليكم  
قبول اعذار الفلاسفة بقولهم بقديم العالم واثبات العقول وجميع ما ذهبوا  
اليه واستحقوا عليه التكفير والظعن وكذلك قبول عذر فرق الاسلام  
فيما ذهبوا اليه من زيادة الصفات والقول بالاحوال ونحوها وكذلك  
الاقوال المتفرقة المستندة الى الادلة العقلية وذلك انهم استندوا الى  
الادلة العقلية وزعموا انها قد افادتهم القطع واليقين وان كان المراد من  
الدليل العقلي ما قبلته عامة العلماء عن وجود هذا الدليل لان كل من  
سبق بدليل من الادلة العقلية زيفة من اطلع عليه او خالفه في ذلك  
الاعتقاد كما سمعت في براهين اثبات الواجب عز شأنه مع ان المطلوب  
ابده البديهيات اني الله شك خالق السموات والارض . فواعجبا  
كيف يعصى الاله . ام كيف يجحده الجاحد . وفي كل شيء له آية تدل  
على انه واحد . والحاصل ان من تتبع الادلة وحالاتها لا يمتريه شك في  
ان الدليل العقلي بانفراده لا يطمئن الخاطر به حتى يكون حجة بينه  
وبين الله تعالى الا اذا عاضده النقل وقصد كان استاذنا الحق الذي  
انتهت اليه ساسلة التحقيق في المقول والمنقول العلامة الحنساوي  
عطر الله صرقده يقول لو ملك بيتنا من ذهب لوهبته من يستدل  
بدليل عقلي يتم بجميع مقدماته ولم يورد عليه العلماء ما يوجب الظعن



عليه . ( الدليل الثالث عشر ) لان ما نقلناه عن المحقق الشيخ حسن  
 ( ره ) هو الثاني عشر فيكون هذا هو الثالث عشر وهو الذي استدل  
 به الفاضل الداماد سقى الله تراه وحاصله ان المجتهد ما دام في مقام الاستدلال  
 والحياة فالعلوم الفقهية مظنونة له لا بتناثها على الادلة الظنية اما بعد  
 الموت فتبدل العلوم عنده وتصير العلوم قطعية بعد ان كانت مظنونة  
 وهذا يوجب تغير الظنون وتبدل الاجتهادات فمن ثم بطلت افواه  
 وفتاواه لقنائهما بفنائها ( الجواب ) والله عز شأنه الموفق لطريق الصواب  
 انا قدما باعتراف الكل ان المجتهد ناقل لاحكام الله سبحانه الى بريته  
 وحكم الله لا بموت بموت الواسطة وكيف واحكامه سبحانه لا تموت  
 بموت النبي صلى الله عليه وآله ولا بموت الائمة الطاهرين عليهم  
 سلام الله ونحياته فكيف بموت المجتهد واما انتقالات حالانه من الظن  
 الى العلم ومن التوقف الى الجزم فلا يقدر في حجة فتواه لانها ماخوذه  
 من الدليل الشرعي وان كان ما استفاد منه الا الظن لانه بمنزلة اليقين  
 في حقه وحق مقلديه لانهم مكلفون بالعمل بهذا الظن ما داموا في دار  
 الدنيا وبعد الموت ينتهي التكليف سواء علم الاحكام ام ظنها على ان  
 جماعة من ارباب الاصول نصوا على ان دليل المقلد يقيني وذلك انه  
 يستدل هكذا هذا مما افتاني به الفقيه وكما افتاني يجب علي العمل به فهذا  
 مما يجب علي العمل به والمقدمات قطعيات في الجزم واليقين فيجب  
 العمل بمقتضى النتيجة منها ( الدليل الرابع عشر ) ما نقله العلامة طاب  
 تراه في النهاية الاصولية عن المالئين وحكام فخر الدين الرازي ايضا

وحاصله ان قول الميت لا يعتد به في الاجماع فلا يستد به في التقليد  
 (الجواب ) والله سبحانه المين انا لا نسلم انه اذا لم يعتد بقول الميت  
 في الاجماع يلزم من ذلك عدم الاعتداد به في التقليد كما قالوا ان المجتهد  
 المعلوم نسبه ينعتد الاجماع مع خلافه في حيوته فلو استلزم عدم  
 الاعتداد في الاجماع عدم الاعتداد في التقليد لزم عدم جواز تقليد كل  
 مجتهد معلوم نسبه وانتم لا تقولون به ونحبره ان الاجماع عبارة عن  
 اتفاق الاحياء فلا جرم لا يعتد بقول الميت في الاجماع لانه ليس من  
 الاحياء حتى يعتبر قوله في تحقق الاجماع . هذا قصارى ما قاله المألون  
 والاجوبة عنه واما الاستدلال على جوازه فن وجوه الاول ان اصول  
 الحديث التي دونها اصحاب الائمة ( ع ) عددها اربعمائة اما الكتب  
 فهي اكثر منها ومشايخنا الحمدون الثلاثة قدس الله ارواحهم لما صنفوا  
 هذه الاصول الاربعة واخذوها من الاربعمائة ونحوها اجتهدوا في نزع  
 الاخبار من مقارها وذلك انهم عمدوا سبها الشيخ طاب ثراه الى الاخبار  
 الواردة في المسئلة الواحدة فاخذوا من الاصول بعض الاخبار المناسبة  
 وذكروا بعض ما ينافيها وتركوا بقية الاخبار وما عارضها وان كانت  
 صحيحة السند الا ان ما ذكره اخصر طريقا ومن تتبع الوجود  
 من الاصول ككتاب محاسن البرقي يظهر له صحة ما ذكرناه وذلك  
 انه اذا عنون بابا من الابواب ينزل فيه ما يقرب من عشرين حديثا مثلا  
 وطرق اكثرهما من واضح الصحيح فلما عمد السكيني والشيخ عمار الله  
 مرقد هما الى انتزاع الاخبار من ذلك الكتاب ما نقلوا الا بعضها

محافظة على الاختصار ولو نقلوها كما هي لربما فهم غيرهم منها غير ما ذهبوا اليه وعقلوه من تلك الاخبار مع ما حصل عليها بسبب ما فعلوا من الاضرار والقطع والارسال وانواع الاختلال وبالجملة فما صنعوه من اقوى انواع الاجتهاد ومع ذلك قبل علمائنا رواياتهم ونقولهم واعتمدوا عليها وسكنوا اليها ولم يوجبوا على انفسهم البحث والفحص من الاصول والكتب المدونة في اعصار الائمة عليهم السلام فهذا من اعظم انواع التقليد للاموات (الثاني) ان كتب الرجال قد تضمنت الجرح والتعديل للرواة واعتمد المتأخرون عليها فضعفوا وثقوا لاجلها من غير اعتماد على ذكر الاسباب القادحة او المادحة ولو ذكرها اصحاب الرجال لورد الايراد عليها من انها لا تصل الى حد الجرح والتوثيق كما اتفق لجماعة من المتأخرين في شأن عمر بن حنظلة حيث لم يوثقه اهل الكتب فقال بعضهم ان الشهيد الثاني قدس الله ضريحه وثقه فاعتمدوا على توثيقه ثم قال ولده المحقق ان والدي قال اني حققت توثيقه من محل اخر وبعد هذا اطلع على ذلك المحل من حواشيه على الخلاصة فاذا هو قد اعتمد على حديث الوقت حيث قال فيه ان عمر بن حنظلة اتانا عنك بوقت فقال (ع) اذا لا يكذب علينا وههنا الحديث ضعيف السند قاصر الدلالة ولو لم يصرح (ره) بانه اخذ التوثيق من هذا الخبر لم يحتجنا الريب في انه لم يأخذه منه لما عرفت انتهى ملخصا وبالجملة فاسباب الجرح والتعديل مما يختلف فيه الاراء والانظار ومن ذلك ان محمد بن سنان مشهور بينهم بالضعف ومتهم

بالغلو وارتفاع القول وقد نقل السيد علي بن طاووس عن المفيد عطر  
الله سر قديهما توثيقه والثناء عليه وانما طعنوا به عليه هو سبب توثيقه  
والاعتماد عليه لان السادة الاطهار عليهم افضل الصلوة خصوصه بفرائب  
الاسرار التي لم يطلعوا عليها غيره ونحو هذا الرجل كثير من الرجال  
في هذا الحال وبالجمله فاسباب الجرح والتعديل من الامور الاجتهادية  
ومع هذا فالتأخرون قد ركنوا الى اقوالهم في هذا الباب وهو ليس  
بالإقليد الموتي كما لا يخفى (الثالث) ان العلماء قدس الله ارواحهم  
اتبعوا انفسهم وبذلوا جهدهم في تصانيف الكتب وقراءتها وصرفوا  
الاعمار العزيزة عليها وتقربوا بها الى الله تعالى وذكر كثير منهم ان الغرض  
من تدوينها رجوع الخلق اليها ولم يقيد الانتفاع منها حال حيوته بل  
صرح بعضهم بارادة رجوع الخلق اليها على مرور العصور والايام  
ولو كان الغرض منها ما قيل من انه كيفية طريق الاجتهاد ومعرفة الفتاوى  
الواردة في خصوصيات الحوادث لقات الفائدة وامكن هذا الامر  
بدون ارتكاب هذه المشاق على ان حكاية الاجتهاد والتقليد كما  
اعترفوا به انما جاء من بعد زمان الشيخ (ره) وح فتقول العلماء الذين  
تقدموا عليه ما كان الداعي لهم على تأليف الكتب الا لتكون من  
قيل كتب الاخبار مرجعا للناس الى يوم القيمة كما هو المنقول عنهم  
والمعجب من دعوى الاجماع على عدم جواز تقليد الفقيه الميت مع ان  
حكاية الاجتهاد والتقليد طريقة حادثة واكثر المتأخرين لم يعترضوا  
للعنع والقدماء ظالم كما عرفت النص على الجواز فن اين جاء الاجماع

(الرابع) اطلاق قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون فان التفقه شامل لرواية الحديث والاجتهاد والتقليد وحذر القوم المرتب على الانذار ليس الا للعمل بما بلغه النافرون اليهم ورووه لهم سواء بقي النافرون ام ماتوا فان العلم المنقول من صاحب الوحي عليه السلام لاموت بموت نافله (الخامس) ان اخذ المقلد مسألة مثلاً من الفقيه الحي وكان مصاحباً لذلك الفقيه مطلقاً على احواله وتبدل آرائه فافتاه بحكم مستندة النص والاجماع فعمل به واستمر عليه الى بهد صلوة المغرب فمات ذلك الفقيه بين الصلوتين فعمل بتلك الفتوى في صلوة العشاء فيكون بناء على ما قلتم صلوته المغرب صحيحة وصلوته العشاء باطلة فنحن نسئل عن بطلان هذه الصلوة الموافق حكمها للنص والاجماع ولا تستندون في ابطالها الى شيء سوى موت ذلك الفقيه وح فاللازم هو كونه شريكاً في الاحكام الشرعية وهذا لا ينطبق على اصولنا نعم يوافق ما ذهب اليه الكوفي حيث يقول في مسجد الكوفة قال علي وانا اقول يعني خلافا لقوله (ع) اما علمائنا رضوان الله عليهم فانهم يحكمون بكلامه (ع) ويعملون به فلا تفاوت في اتباع اقوالهم بين حيوتهم وموتهم (السادس) ان الكتب الفقهية شرح لكتب الحديث ومن فوائدها تقريب معاني الاخبار الى افهام الناس لان فيها العام والخاص وفيها المجل والمبين وفيها المطلق والمقيد وفيها المشترك والمنصوص عليه وفيها اللفظ المحتمل للمعاني المتعددة

وفيهما ما هو بمجمل العبارة الى غير ذلك وهذا كله يحتاج الى البيان وليس كل احد يقدر على بيان هذه الامور من مقارها فالمجتهدون رضوان الله عليهم بذلوا جهدهم في بيان ما يحتاج الى البيان وترتيبه على احسن نظام واما الاختلاف الوارد بينهم فهو مستند الى اختلاف الاخبار او فهم معانيها من الالفاظ المحتملة حتى لو نقات تلك الاخبار بمينها لكانت موجبة للاختلاف كما ترى الاختلاف الوارد بين المحدثين مع عملهم مقصور على الاخبار المنقولة وبالجملة فلا فرق بين التصنيف في الفقه والتأليف في الاخبار لان الكل احكام الله تعالى لا تموت بموت الناقلين لها كما قد تقدم (السابع) ان شيخنا الزيني اعلى الله مقامه قد صرح في تلك الرسالة بان قاضي الامام ونائبه لا ينتفع منها الابان يكونا مجتهدين ولعل الوجه فيه بعد المسافة بينهما وبين الامام (ع) وانهما لا يتمكنان من الوصول اليه في جزئيات الاحكام فلا بد لهما من الاجتهاد وقد سلمنا هذا لكم لكن لم ينقل ان القاضي والنائب اذا عزلوا او ماتا امره عليه السلام لاهل تلك البلاد بموت فتاويها وعدم اعتبارها او نقضها بالرجوع الى من ينصبه بعدهما ويامر به بنقض فتاوي الاولين لعدم اعتبارها بموتها (الثامن) ان من دلائل المجتهدين على الاجتهاد والتفريع هو قوله (ع) على ما رواه المحقق محمد بن ادريس الحلي في الطرق الصحيحة وغيره علينا ان نلتقي اليكم الاصول وعليكم ان تفرعوا عليها وظاهره ان التفريع على ما عقله المجتهدون حكم شرعي كالاصول فكما ان الاصول لاتموت بموت الامام (ع) فكذلك

القروع لانها مثلها في استناد الاحكام اليها التاسع ان التقليد سابق على  
 الاجتهاد وذلك ان شهرة الاجتهاد انما حدثت من عصر العلامة واستاذ  
 احمد بن طاووس وما يقرب من ذلك العصر واما التقليد وهو  
 رجوع العامي ونحوه الى العلماء والاخذ بقوالهم وفتاويهم فقد كان في  
 جميع الاعصار من آدم (ع) الى يوم القيمة وكان الواجب عليهم بالنص  
 هو اخذ الاحكام وتفهمها من العلماء والعمل بمضمونها ولم ينقل في خبر  
 من الاخبار ولا عن عالم من اولئك الاعلام منهم بالعمل بما اخذوه من  
 السابق على ذلك العصر فان قلتم انهم كانوا رواة الاخبار وكان اللازم  
 عليهم تبليغها الى العوام قلنا قد عرفت ما وقع في الاخبار من الاختلاف  
 في المسائل بل في المسئلة الواحدة ولا بد لنا قل لها الى غيره من العوام على طريقة  
 العمل بها من التمييز بينها حتى يفتي بما صح عنده وهذا ضرب من الاجتهاد ايضا  
 وهو الذي رد به المجتهدون على الاخباريين حيث قالوا ان الاخباريين لا بد  
 لهم من الاجتهاد لان الاخبار كلها لا يعمل عليها لما فيها من التعارض والتنافض  
 واشتمالها على ما يخالف اجماع الطائفة المحقة بل اجماع المسلمين فلا بد من  
 التمييز بينها ورفع الاشتباه بين ما يعمل به وما يطرح ويترك القول به  
 وهذا من اقوى ضروب الاجتهاد واجابهم الاخباريون بان مثل هذا  
 الاجتهاد لا يمنع منه لوروده في النصوص من السادة الاطهار عليهم  
 السلام كما ورد في مقبولة عمر بن حنظلة وغيره في باب تعارض الاخبار  
 وما في معناه مما ذكره وبالجملة فالتقليد صادق في شان الفقهاء والمحدثين  
 وان تعاييرت ضروب الاجتهاد العاشر يظهر وجهه مما تشكلم به معهم

على الأصل الثاني وهو قولهم ان الرعية صنفان مجتهد ومقلد ومن  
 اخطا الطريقين بطلت عبادته وان كانت على جادة الصواب وموافقة  
 لما افق به الفقيه الحي اذ لم ينقلها عنه وقد نص الشهيدان قدس الله  
 روحهما على بطلان عبادات العوام من وجوه كثيرة منها ان اكثر  
 جزئيات الصلوة مثلا مما وقع الخلاف في وجوبها واستحبابها والانيان  
 بها على احد الوجهين واجب وذلك لا يكون الا بالتقليد للفقيه حتى  
 يقصد المقلد الوجه الرابع عند ذلك الفقيه وهذا مثل الخلاف الواقع  
 بين العلماء قدس الله ارواحهم في وجوب السورة واستحبابها ووجوب  
 التسليم واستحبابه الى غير ذلك مما يطول تعدادها ومنها ان العبادة التي  
 يوقعها المكلف جاهلا باحكامها مما ورد النهي عنها والنهي  
 في العبادة مستلزم لفساد عندهم ولا معنى للفساد الا الباطل  
 الذي يحتاج الى القضاء ومنها ان الجاهل عندهم غير معذور  
 في الاحكام الا ما اخرجه الدليل كالجهل والاختفاء والقصر والاعتمام  
 وبعض الموارد الخاصة المذكورة في كتب الفقهاء عطر الله مراقدهم  
 والكلام على هذا من وجوه الاول ان ظاهر الاخبار هو ان الجاهل  
 معذور الا ما اخرجه الدلائل مثل قوله صلى الله عليه وآله وضع عن  
 امتي ما لا يعلمون ومثل قوله (ع) الناس في سعة ما لم يعلموا  
 والاحاديث بهذا المظلوم مستفيضة بل متواترة وهي باطلاقها شاملة  
 للجاهل في العبادات (الثاني) سلمنا انه لا يعذر في كل الاحكام لكن  
 نقول ان بعض الاحكام مما ثبتت بالضرورة من دين الاسلام كوجوب  
 الصلوة واعدادها والزكاة والحج والصيام وتحريم الزنا والواطو شرب



الحر وبعضها مما ثبتت بالاجماع كوجوب القيام في الصلوة والركوع  
والسجود ونحو ذلك مما لا خلاف في وجوبه وبعضها مما وقع فيه الخلاف  
كما تقدم (أما القسم الأول) فلا عذر للجاهل فيه بل هو مقصر في الجهل  
به اجماعا (وأما القسم الثاني) فالمشهور فيه انه كالاول ايضا وخالف فيه  
بعض المحدثين (وأما القسم الثالث) فالخلاف فيه مشهور ولعل القول بانه  
معذور هو الاقوى ليكون مصداقا لما تقدم من الاخبار الدالة على  
معذورته مطلقا (الثالث) ان الله سبحانه لم يوجب على الجهال التعلم حتى  
اوجب على العلماء ان يعلمهم وكما اوجب على الجهال السعي الى التعلم  
اوجب على العلماء السعي اليهم للتعليم ومن ثم كانت الانبياء والائمة  
المتكفون من الحكم يمينون للجهال من يعلمهم ومنه قول مولينا امير  
المؤمنين (ع) في وصف نفسه الشريفة طيب دوار بطبه قد احكم مراحمه  
واحصى مواسمه يصنع من ذلك حيث الحاجة اليه من قلوب صمى واذان  
صم والسنة بكم متبوع بدوائه مواضع الغفلة ومواطن الحيرة واراد (ع)  
انه طيب مرض الجهل وانه متعرض لعلاج الجهال واستعار لفظ  
الراحم لما منده من العلوم ومكارم الاخلاق ولفظ المواسم لما يتمكن معه  
من اصلاح من لا ينفع فيه المواعظ والتعليم بالجلد وسائر الحدود وروي ان  
المسيح على نبينا واله عليه السلام رآى خارجا من بيت عبادته فقيل له يا سيدنا  
امثلك يكون ههنا فقال (ع) انما ياتي الطيب المرضى وحيث اذا ابطلتم عبادة  
الجهال بترك التعلم فابطلوا عبادة العلماء بتركهم التعليم اذا وقعوا عباداتهم في  
الوقت الموسع لان الامر بالشئ عند الاستلزام انتهى عن ضده فتكون القضية

إذا عامة البلوى (الرابع) ان كثيرا من جهال الناس وعوامهم من اهل  
 الصحارى والقرى البعيدة عن محاسن العلوم والعبادات تعلموا شيئا  
 من الطاعات والعبادات من ابائهم ومن هو اعلم منهم وظنوا بل تحققوا  
 ان هذا هو الواجب عليهم لا غير ولم يثبت عندهم عملا ولا شرعا  
 وجوب غيره حتى يكونوا آثمين بترك الطلب له وتكليف مثل هؤلاء  
 بالوجوب من باب تكليف الغافل وحيث ان كان وجوب هنا فالتماهو  
 على الفقهاء لاعلى مثل هؤلاء الجهال وقد ذهب شيخنا المعاصر ابقاه  
 الله تعالى ان المستضعفين من الكفار ممن لم تتم عليهم الحجة من عوامهم  
 ومن بعد عن بلاد الاسلام ممن يرجى لهم النجاة فاذا كان هذا حال  
 المستضعفين من الكفار فكيف لا يكون المستضعفون من المسلمين  
 مثلهم وهذا القول وان لم يوافق عليه الاكثر الا انه غير بعيد من تتبع  
 الاخبار (الخامس) انه لا فرق عندكم بين تارك الصلوة وبين من صلى صلوة  
 غير مستجمعة للشرائط الشرعية بل ولو جمعت الشرائط لكنه لم يأخذها  
 عن المجتهد الحي وان اخذها عن الفقيه الميت فعلى هذا جائت الطامة  
 الكبرى والباهية العظمى في بطلان عبادات عامة الخلق ولزم عليهم  
 ان يكونوا في تلو الكفر ونحت طبقاته بل يلزم ان يكونوا كفارا لان  
 المصر على ترك الصلوة جائت الاخبار ناعية عليه بالكفر كما رواه الصدوق  
 طاب تراه في الفقيه عن الصادق (ع) حيث قيل له لم سميت تارك  
 الصلوة كافرا ولم تسم الزاني كافرا فقال (ع) ان الزاني لا يزني الا من  
 شهوة تدعوه الى الزني واما تارك الصلوة فهو لا يتركها من شهوة تدعوه

اليها وانما يتركها استخفافا لها فاذا وقع الاستخفاف وقع الكفر وهذا الحديث لا يمكن حمله على ما يقولون من الترك استحلالا لعندم الفرق في الاستحلال بين فعل الزنا وترك الصلوة فيلزم حيثئذ ان يكون عامة الخلق من الشيعة موسومين بسمه الكفر والضلال ولو صلوا لكنهم اخلوا مثلا بان الاتيان بالسورة هل هو على وجه الوجوب والاستحباب مع اتيانهم بالسورة وكذا الوجه في التسليم ونحوه مما ورد فيه الخلاف فلا يقبل لهم شهادة فيضيق الحال على القاضي ولا يحكم عليهم بالطهارة فيلزم الخرج على اهل العالم وامام فياويلهم في الدنيا والاخرة (السادس) انك لو تبعت احوال الناس في هذه الاعصار وفي اعصار النبي (ص) والائمة عليهم السلام لوجدتاهم متوافقة في شأن السوام والعلماء في المعرفة والجهل والمذر وعدمه والفقهاء الذي يقطع على عبادته بالصحة في هذه المصور لواقعها بين يدي الصادق ع مثالا لما عليه ايضا كما يعيب هو الذي على عبادة العامي والذي يرشد اليه ان حماد بن عيسى من اعظم روات الامامين الصادق والكاظم صلوة الله عليهما ومن شهد له بالثقة واجماع المصابة على تصحيح ماصح عنه ومع هذا فقد روي عنه في الصحيح انه قال قال لي ابو عبد الله (ع) (يوما يا حماد تحسن ان تصلي قال فقلت يا سيدي انا احفظ كتاب حريز في الصلوة فقال عليه السلام لا عليك يا حماد قم فصل قال فقامت بين يديه متوجها الى القبلة فاستفتحت الصلوة فركعت وسجدت فقال يا حماد لا تحسن ان تصلي ما اقبح بالرجل منك يا بني عليه ستون سنة او سبعون سنة فلا يقيم صلوة واحدة يحدودها

تامة قال حماد فاصابني الذل في نفسي فقلت جعلت فداك فقامني الصلوة  
فقام ابو عبدالله (ع) مستقبل القبلة الحديث وقوله (ع) ما اقبل بالرجل  
منكم وقوله محدودها تامة مشعر بان نقصان صلوة حماد انما كان من جهة  
الاخلال ببعض الواجبات الشرعية وما حكم (ع) ببطلان ماضى من  
صلواته ولا اوجب عليه الاعادة لان الصلوة الباطلة يجب قضائها عندكم  
فدل على ان الجاهل معذور فاذا قبل العذر من مثل حماد مع ملازمته  
له (ع) فكيف لا يقبل العذر من عوام الناس ومن هو في اقاصي البلدان  
والصحاري (السابع) ورد في الاخبار الصحيحة ان الايمان درجات وفي  
بعضها عشر درجات وان الناس يتفاضلون فيه على قدر اعمالهم وورد  
انه لا ينبغي لصاحب الدرجة العالية ان يبرأ من ذى الدرجة  
الهابطة ولا يؤنبه عليها بل ياخذ بيده ويرفعه اليه بالرفق  
والتفاوت بالاعمال الذي تفاوتت به الدرجات شامل للواجبات  
والمندوبات بل هو في الاول اظهر كما ورد في الروايات ان العبد اذا  
اتى بالفرائض لم يسأله الله تعالى عن النوافل فلو لم يكن للجاهل عذر  
لما حصل على درجة من درجات الايمان ولو ظهر صاحب الدار عجّل  
الله ظهوره لرأيت ان مافي ايدي الامماء من الفتاوي التي عملوا فيها  
مدة عصورهم على اختلاف آرائهم فيها ما كان يستحسن منه الا  
القليل لان حكم الله سبحانه في كل واقعة حكم واحد كما نصوا عليه وليس  
لهم عذر الا انهم عملوا بالظن والاستنباطات وقواعد الاجتهاد وهذا  
ايضا يكون عذرا للعوام حيث انهم عملوا بظنونهم راحة عنهم ان عباداتهم

كانت على جادة الصواب (الثامن) ان قدماء الاصحاب عطر الله مراقدهم  
 كالشيخ الطوسي واضرابه وكثير من المتأخرين وعامة المحدثين ذهبوا  
 الى ان قصد القربة كاف في صحة العبادات من غير حاجة الى التعرض  
 للوجه من الوجوب والتدب فالعوام اذا اتوا بالعبادات على هذا الوجه  
 مطابقة للقانون الشرعي فما الذي يوجب عليهم بطلان العبادات الا ان  
 تقولوا ان كون قصد القربة كاف في صحة العبادات من اقوال المولى  
 فلا اعناء عليها فيقال لكم انما نقلتموه من اقوالهم وفتاويهم في عدم جواز  
 تقليد المولى هي من فتاوي المولى ايضا فلا اعتبار بها والجواب (الجواب  
 التاسع) قولكم ان صلوة الجاهل التي لا يعرف احكامها قدورد الزهري  
 عنها ما معنى الجاهل باحكامها فان كان المراد عدم اخذها من المجتهد الحي  
 فهذا هو عين النزاع ونحن نمنه بل نقول ان من تعلم الصلوة مثلا من  
 ابويه ونحوهما وكان على القانون الشرعي ان يأني بالواحيات وبما اختلف  
 في وجوبه على وجه القربة يكون عبادته صحيحة مجزية وان لم ياخذها  
 لا من الفقيه الحي ولا من الميت وان كان المراد من جهله باحكامها عدم  
 الاتيان بها فهذا يرجع الى التفضيل المذكور في مطاوي ما تقدم وهو  
 ان الجهل باعدادها وما انمقد الاجماع عليه من ركوعها وسجودها  
 ونحوهما قد لا يعذر صاحبه واما الجهل بباقي كيفياتها وما اختلف فيه  
 منها فلمل الجاهل فيه معذور ان كان ممن يقبل العذر في حقه (العاشر)  
 اطلاق قوله (ع) ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم  
 فانه متناول لما لم يخرج عن الحجة (ع) الى الخلف ولما خرج منه لكنه

لم يصل بعد الى المكلف فان الاحكام انما اطلع عليها المكلفون وبلغهم على مدى العصور والدهور وذلك انك ترى اعظم العلماء يرد بعضهم قول بعض آخر بعدم الاطلاع على مدرك الحكم ودليله مع وجود الدليل وعدم اطلاع البعض الآخر عليه فالجاهل اذا بلغه الحكم من الفقيه او المحدث وجب عليه العمل بمضمونه وان قلتم انه يجب عليه التفحص عن مدارك الاحكام فهذا هو وجوب الاجتهاد عيناً الذي قال به الحليون وان قلتم يجب عليه الرجوع الى المجتهد بالتأييد قلنا على تقدير وجوبه فانما يجب عليه السؤال عما اطلع عليه بمجمل وعرفه بوجه ما حتى يكون مورد السؤال اما الجاهل بالحكم مطلقاً فكيف يتصور منه السؤال عنه فان اوجبتم على الفقيه تنبيهه على ما لا يعرفه فربحاً بالوفاق لكنكم لا تثبتون الوجوب والتفحص الا على الجاهل ( الحادي عشر ) ان جماعة من الشيوخ والنساء وسكان القرى والصحاري ومن في طبقتهم من المكلفين لو كلفوا كما تقولون باخذ الاحكام من المجتهد الحي لزم منه التكليف بما لا يطاق كما لا يخفى على المنصف فعموم ايجاب هذا الحكم منكم مشكل جداً وحجج الله صلوة الله عليهم ما كانوا ياخذون الجهال بما يقولون . روى ان مولانا امير المؤمنين ( ع ) رأى رجلاً يصلي مستعجلًا بها فقال له ما هذه الصلوة تأن بصلواتك فتأني في الصلوة الاخرى فقال له ( ع ) ما احسن هذه الصلوة ام الاولى فقال يا امير المؤمنين الاولى هي الاحسن لاني صليتها من خوف الله وهي من خوفك فضحك ( ع ) ونفى عنه وفي الاخبار اشارة اليه بل

دلالة عليه روى الكليني طيب الله ثراه في اصول الكافي عند ذكره  
 ثواب العالم والمتعلم هكذا علي بن ابراهيم عن احمد بن محمد البرقي عن  
 علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله  
 (ع) يقول من علم خيراً فله اجر من عمل به قلت فان علمه يجري  
 ذلك له قال (ع) ان علم الناس كلهم جرى له قلت فان مات قال وان  
 مات فاز ظاهره يدل على انهم يعملون بذلك العلم بعد موته ولا شك  
 ان فقهاء الامامية رضوان الله عليهم انما يعملون الناس علوم اهل البيت  
 عليهم السلام لا علوم الفقهاء الاربعة ونحوهم من اهل القياس وفي  
 كتاب الاحتجاج عن الامام ابي الحسن علي بن موسى الرضا عليهم  
 السلام في حديث يقول فيه ويقال للفقهاء يعني يوم القيمة يا ايها الكافل  
 لا يتام آل محمد الهادي لضعفاء محبيهم ومواليهم قف حتى تشفع لكل  
 من اخذ عنك او تعلم منك فيقف فيدخل الجنة ومعه فئام وفئام وفئام  
 حتى قال عشر آ و هم الذين اخذوا عنه علومه واخذوا عن من اخذ عنه  
 واخذوا عن من اخذ عن من اخذ عنه الى يوم القيمة فانظروا كم فرق  
 بين المنزلتين اقول الفئام بالفاء الموحدة مائة الف وهذا يشمل رواية  
 الحديث والفتوى بل هو ظاهر في الثاني اذا كثرت العوام لا يعرف  
 معنى الحديث ولا التوفيق بين الاخبار ولا ما هو شرط في الفتوى  
 (الثاني عشر) في بيان اصطلاحات المجتهدين والاخباريين ومواضع  
 التشاجر بينهم وترجيح الراجح من قوليهما ويظهر منه جواب آخر  
 للاصليين المذكورين ويكون هذا في مسائل (المسئلة الاولى) في معنى

الفقه قال المجتهدون هو العلم بالاحكام الشرعية للفرعية المستدل على ايمانها  
بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة فبالقيد الاخير اخر جواضر وريات  
الدين كالصلوة والصوم والحج والزكاة وتحريم الزنى ونحوه والاخباريون  
ردوا عليهم في هذه المسئلة وقالوا هذه الطريقة انما هي طريقة الحكماء  
والمتكلمين حيث انهم يعمالون كل فن عبارة عن مسائل نظرية مخصوصة  
وعن معرفات اطرافها وحجج اثباتها والباعث لهم على ذلك ان في باب  
التعلم والتعليم تدوين المسائل البديهية ليس بمستحسن والفقهاء ظنوا  
ان ذلك الباعث جار هنا وليس كذلك انه ليس شي من الاحكام  
الشرعية بديها بمعنى انه لا يحتاج الى دليل والسبب في ذلك انها كلها  
محتاجة الى السماع من صاحب الشريعة ووضوح الدليل لا يستلزم بداهة  
المدعي اقول ان كان الفقهاء رضوان الله عليهم اصطلاحوا على هذا مع  
قطع النظر عن اخذه من النصوص وصاحب الشريعة فلا مشاحة في  
الاصطلاح كما وقع منهم الاصطلاح على كثير من الموارد المدونة في  
كتبهم وان كان مرادهم اخرجها من الفقه في اصطلاح الاخبار فالحق مع  
الاخباريين اما اولافلان البداهة والضرورة لو اخرجوا الاحكام عن  
اطلاق اسم الفقه عليها لزم ان تكون ضروريات المذهب كلها كذلك  
وهم لا يقولون به واما ثانيا فلان البداهة والضرورة فيما ذكره انما  
طرات في اواسط الاسلام بكثرة الدليل وحصول الاجماع واما ثالثا  
فلان الاصحاب قدس الله ارواحهم ذكروا تلك الاحكام البديهية في  
مؤلفاتهم واستدلوا عليها بالاخبار والاجماع فكيف لا تكون داخلة في



الفقه ومسائله بل نقول ان مسائل اصول الدين كلها داخلية في اسم  
 الفقه باصطلاح الاخبار وداخلية تحت قوله تعالى فاولا نفر من كل  
 فرقة لا طلاق للفقه عليها بل هي احق به واجدر من النفر لتحصيلها  
 على ان النبي يستفاد من بعض الاخبار وصرح به بعضهم ان اطلاق  
 اسم الفقه في المصدر الاول انما كان عليها وعلى ما يقاربها من معرفة  
 دقائق النفوس والاطلاع على افاتها وما يقربها ويبعدها من جائت الحق  
 تعالى شأنه وثمره الخلاف تظهر في كثير من الموارد كمن اوصى او وقف  
 على الفقهاء فهل يدخل فيهم المتكلمون ممن لا يعرف الفقه بالاستدلال  
 والمقلدون المارقون له بطريق التقليد وكذا لو قال من دخل داري من  
 الفقهاء فله كذا الى غير ذلك من الموارد (المسئلة الثانية) ذهب المجتهدون  
 رضوان الله عليهم الى جواز التمسك في صحة التمسك بالاستنباطات  
 الظنية في الاحكام بالاستنباطات الظنية عند فقد الدليل الناص على  
 الحكم وذهبوا الى انه تعالى ليس له في المسائل التي ليست من ضروريات  
 الدين ولا المذهب دليل قطعي وانه تعالى لذلك لم يكلف عباده فيها  
 الا بالعمل بظنون المجتهدين اخطأوا او اصابوا وذكروا ان الرغبة زمن  
 النية على قسمين مجتهد ومقلد وفي زمن حضوره (ع) ثلاثة اقسام  
 الاخذ منه مشافهة والمجتهد اذا كان التوصل اليه متغذراً او متعسراً ومقلده  
 كذلك وقال الاخباريون عطر الله مراقدهم ليس شيء من الاحكام  
 الا وعليه دليل قاطع فان وصل الينا عملنا بمضونه والاوجب علينا التوقف  
 لقوله (ع) ارجه حتى تلقى امامك وادعوا ان الاخبار المودعة في الاصول

الاربعة متواترة عن السادة الإطهار عليهم السلام ناصة على الأحكام  
 كما سيجيء تحقيقه انشاء الله تعالى أقول المجتهد اذا اخذ الحكم من دلالات  
 الأخبار الثلاثة المطابقة والتضمن والالتزام او من عموم الآيات والأخبار  
 والجمع بين الأخبار المتعارضة بتأويل قريب في اعتقاده يكون قد اخذ  
 الحكم من الدلائل الشرعية وان كان على طريق الظن ووجب عليه  
 العمل به لدخوله تحت قوله (ع) وعرف احكامنا بمد قوله (ع) وروى  
 حديثنا ولعله المراد من التفريع المأمور به في قوله (ع) علينا ان نلقى  
 اليكم الأصول وعليكم ان تفرعوا عليها وذلك ان الأئمة عليهم السلام  
 كانوا يخاطبون الناس على ما هو معروف بينهم في العادات والمحاورات  
 والشائع في المحادثات هو دلالة التضمن والالتزام والمجاز والكنية  
 والاستمارة وان كان الاستنباط من الأصول الفقهية والمقدمات العقلية  
 كما فعله الفقهاء ايضا فالحق مع الاخباريين واما قول الاخباريين ان دلائل  
 الأحكام قطعية فهو غير مسلم مع الاحتمالات التي يذكرونها في الحديث  
 الواحد وسيأتي تحقيقه وبالجملة يكون الفقهاء رضوان الله عليهم محقين  
 من وجه والأخباريون من وجه آخر فالرد مطلقا مما لا وجه له (المسئلة  
 الثالثة) في مدارك الأحكام قال المجتهدون رضوان الله عليهم مستند  
 الأحكام خمسة الكتاب والسنة والجماع ودليل العقل والاستصحاب  
 أما الكتاب فادلتبه قسمان النص والظاهر فالنص مادل على المراد من  
 غير احتمال ويقابله المجهل والظاهر مادل على أحد احتمالاته دلالة راجحة  
 وفي مقابله المأول وأما السنة فثلاث قول وفعل وتقرير واما الاجماع

فحجته عندنا بانضمام قول المعصوم (ع) واما دليل العقل فلنحن الخطاب  
كقوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اراذف ضرب وفوى  
الخطاب كقوله تعالى ولا تقل لهما اف ودليل الخطاب وهو تعليق  
الحكم على الوصف او الشرط او الاسم ونحو ذلك ومن دليل العقل  
ما ينفرد العقل بالدلالة عليه كوجوب رد الوديعة وقبح الظلم والكذب  
وحسن الصدق والانصاف واما الاستصحاب فاقسامه ثلاثة استصحاب  
حال العقل وهو التمسك بالبرائة الاصلية (الثاني) ان يقال عدم الدليل  
على كذا فيجب انتفاؤه (الثالث) استصحاب حال الشرع كالتميم بمجد الماء  
في اثناء الصلوة فيقول المستدل على الاستمرار صلوته مشروعة قبل  
وجود الماء فيكون كذلك بعده هذا حاصل كلام المجتهدين وقال  
الاخباريون ان كون دليل العقل مستندا لاحكام الشرع خلاف مدلول  
الاعخبار المتواترة واما الاجماع فليس بحجة في زمن غيبة الامام وع  
لعدم تحقق دخول المعصوم (ع) فيه والاجماع الذي لا يتحقق دخوله  
فيه ليس بحجة عندنا واما الكتاب فلا يجوز استنباط الاحكام ولا اخذها  
منه الا ان يفسر بالحديث لكونه متشابها وقد خاطب الله به النبي واهل  
بيته صلوات الله عليه وعليهم فلا يعلم منه حكم الا بقرائنهم  
عليهم السلام وبالجملة الدليل عندنا منحصر  
في الشئ لا غير اقول اما قولهم بنفي حجة دليل العقل باقسامه فهو  
حق لان الشارع سدد باب العقل ومنعه من الدخول في الاحكام  
الالهية ومن ثم تنزى احكام الشرع قد احتوت على تماثل المخلفات

واختلاف المتشابهات كما ورد في مقادير نزح الابار وغيرها وباليتم  
لما عملوا بالدلائل العقلية جعلوها مؤيدات للاخبار ولكنهم جعلوها  
ادلة للاحكام وجعلوا الانعاديث مقربة لها واما الكتاب ففيهم حجته  
في الاحكام مطلقا لوجه له لان فيه المحكم ومنه ظاهر الدلالة وقد  
تقدم جواز اخذ الاحكام منه وسيأتي بيانه والدليل عليه انشاء الله تعالى  
( المسئلة الرابعة ) في حجية قياس الاولوية ومتنصوص العلة اما المجتهدون  
رضوان الله عليهم فذهبوا الى حجيتهما وجعلوهما مناطا لكثير من  
الاحكام حتى انهم قدموها في بعض الموارد على الاخبار التي لم يصح  
سندها بالاصطلاح الجديد واما الاخباريون قدس الله ارواحهم فنفوا  
حجيتهما وقالوا ان الاستدلال بهما انما جاء من طريق الجمهور لما اعوزتهم  
التصوص اقول الحق هنا مع الاخباريين لاستفاضة الاخبار بسقوطها  
رأساً ودلالة الاعتبار على انها لا يصحان لتأسيس الاحكام منها قول  
المصادف عليه السلام فيما استفاض عنه ان اصحاب المقاييس طلبوا العلم  
بالمقاييس فلم يزدكم المقاييس من الحق الا بمدأ وهي باطلا فيمتالة  
لمطلق التماس والتخصيص بقياس المساواة محتاج الى الدليل ومنه ما  
ما رواه الصدوق رضي الله عنه في باب الديات عن ابن قال قلت لابي  
عبد الله ( ع ) ما تقول في رجل قطع اصبعاً من اصابع المرأة كم فيها  
قال ( ع ) عشرة من الابل قلت قطع اثنين قال عشرون قلت قطع  
ثلاثا قال ثلاثون قلت قطع اربعا قال عشرون قلت سبحان الله يقطع  
ثلاثا فيكون عليه ثلاثون فيقطع اربعا فيكون عليه عشرون ان

هذا كان يبلغنا ونحن بالعراق فنبرء ممن قاله ونقول ان الذي  
قاله شيطان فقال عليه السلام مهلا يا ابا ن ان هذا حكم رسول الله  
صلى الله عليه وآله المرأة تعاقب الرجل الى ثلث الدية فاذا بلغت الثالث  
يجعت الميراث الى النصف يا ابا ن انك اخذتني بالقياس والسنة اذا قيست  
محكي الدين اقول هذا نص في نفي قياس الاولوية وفي ان اعتباره في  
احكام الشريعة محقق للدين ومنها ما حكاه الله عز شأنه عن ابليس لع  
في قوله تعالى خفتني من نار وخطته من طين وهذا هو معنى قول  
الصادق (ع) لا تقيسوا فان اول من قاس ابليس لع وذلك ان العين  
زعم ان جوهر النار خير من جوهر التراب فهو احق بالسجود له  
من آدم عليه السلام وهو غلط في اصل القياس لما تقرر في محله من ان  
عنصر التراب اشرف من عنصر النار ومنها قوله عليه السلام لا يي حنيفة  
لو كان الدين يؤخذ بالقياس لوجب على الحائض ان تقضي الصلوة لانها  
افضل من الصوم ومنها ان هذين القياسين من القواعد الكلية فلو كانا  
من الحجج الشرعية لورد النص من الشارع على اعتبارهما وصلاحيتهما  
لا ثبات الاحكام خصوصا بالنسبة الى اهل البلاد البعيدة عن بلاد  
الشارع ونوابه بل الوارد عنهم عليهم السلام هو النهي عنه روى في  
الكافي باسناده الى محمد بن حكيم قال قلت لابي الحسن موسى عليه  
السلام فقهتنا في الدين واغنانا الله بكم عن الناس فرمنا ورد علينا الشئ لم  
ياتنا فيه عنك ولا عن اباك شئ فتنظر الى احسن ما حضرنا ووافق  
الاشياء لما جئنا هنك فتنأخذه فقال عليه السلام بجهات جهات في ذلك

والله هلك من هلك ثم قال لعن الله ..... كان بقول قال علي (ع)  
وقلت قال محمد بن حكيم والله ما اردت الا ان يرخس لي في القياس  
وذلك ان قوله احسن ما يحضروا وافق الاشياء براد به خصوصاً وعموماً  
الاولى في القياس وقد نفاه عليه السلم وكذلك من قول ابي حنيفة فانه  
يمارض تلام علي عليه السلم بقياس المساواة فكيف لا يعارضه بقياس  
الاولوية الذي هو عنده مقدم على الكتاب والسنة وقد رد ايضا على  
رسول الله صلى الله عليه واله قال الزمخشري في ربيع الأبرار قال يوسف  
ابن اسباط زد ابو حنيفة على رسول الله صلى الله عليه  
واله اربع مائة حديثا واكثر قيل مثل ماذا قال قال رسول الله صلى الله  
عليه واله للفرس سهران وللرجل سهم قال ابو حنيفة لا اجعل سهم بهيمة  
اكثر من سهم المؤمن واشعر رسول (ص) البدن وقال ابو حنيفة  
الاشعار مثله وقال صلى الله عليه وآله اليعمان بالخيار ما لم يفترقا وقال ابو  
حنيفة اذا وجب البيع فلا خيار وكان صلى الله عليه وآله يقرع بين نسائه  
اذا اراد سفراً واقرع اصحابه وقال ابو حنيفة القرعة قمار اقول هذا الرد  
انما جاء من القياس ومن تجويز الاجتهاد على النبي (ص) واما دلالة  
قوله جل شانه ولا تقل لهما اف على تحريم الاذى ونحوه فقال المحقق  
طالب ثراه حيث نفى حجية هذا القياس انه منقول عن موضوعه اللغوي  
الى المنع من جميع انواع الاذى لاستفادة ذلك المنع من اللفظ من غير  
توقف على استحضار القياس اقول تحرير الكلام ان القرآن انما نزل  
بلسان العرب وبما كان يجري بينهم في محاوراتهم ولا يثاب اخذ في

فهم هذا المعنى من هذا اللفظ وان لم يعرف القياس وكذلك القول في أكثر موارد هذا القياس وهذا القول يجري أيضا في أغلب موارد منصوص العلة بنوع من التقريب ويدل عليه ظاهراً ما رواه رئيس المحدثين شيخنا الكليني قدس الله ضريحه في الموثق عن عثمان بن عيسى قال سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن القياس فقال ما لكم بالقياس إن الله لا يستل كيف حل وكيف حرم يعني إن الله سبحانه لا يستل عن علة الحرام في تحريمه وعلة الحلال في حليته فلمل الذي أحمله له خاصيته في التحليل لا تتعدى محلها إلى ما شابهها حتى لو نص على العلة إذ يجوز أن تكون تلك العلة الموجودة في ذلك المحل الخاص هي العلة ويجوز أن تكون هي مع غيرها مما لم ينبه عليها كغيرها من الموارد وبالجملة فالدلالة على ما ليس بموجود في منطوق اللفظ إنما جاء من الدلالة العرفية أو الالتزامية وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في شرحنا على التذهيب (المسئلة الخامسة) في أخذ الأحكام من القرآن ذهب المجتهدون رضوان الله عليهم إلى الجواز وأخذوا بالأحكام منه وطرحوا كثيراً من الروايات المعارضة له ودونوا آيات الأحكام واستنبطوا منها ما دام إليه إمارات الاستنباط وأما الأخبار بوقدس الله ضرائحهم فذهبوا إلى أن القرآن كله متشابه بالنسبة إلينا وأنه لا يجوز لنا أخذ حكم منه إلا من دلالة الأخبار على بيانه حتى أني كنت حاضراً في المسجد الجامع من شيراز وكان استادي المجتهد الشيخ جعفر البحراني وشيخي المحدث صاحب جوامع الكلم قدس الله روحهما يتناظران في هذه المسئلة

فأنجز الكلام بينهما حتى قال له الفاضل المجتهد ما تقول في معنى قل هو الله احد فهل يحتاج في فهم معناها الى الحديث فقال نعم لانعرف معنى الاحدية ولا الفرق بين الاحد والواحد ونحو ذلك اقول الحق هنا ما افاده شيخنا شيخ الطائفة عطر الله مرقده في كتاب التبيان وهذا لفظه اعلم ان الرواية ظاهرة في اخبار اصحابنا بان تفسر القرآن لا يجوز الا بالآثر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الائمة عليهم السلام الذين قولهم حجة كقول النبي صلى الله عليه وآله وان القول فيه بالرأي لا يجوز وروى العامة ذلك ايضا عن النبي (صلى الله عليه وآله) انه قال من فسر القرآن برأيه فاصاب الحق فقد اخطأ وكره جماعة من التابعين وفقهاء المدينة القول في القرآن بالرأي ورووا عن عائشة انها قالت لم يكن النبي (صلى الله عليه وآله) يفسر القرآن الا بعد ان يأتي جبرائيل عليه السلام والذي نقوله في ذلك انه لا يجوز ان يكون في كلام الله تعالى وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله) تناقض وتضاد وقد قال الله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا وقال بلسان عربي مبين وقال وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه وقال فيه تبيان لكل شيء وقال ما فرطنا في الكتاب من شيء فكيف يجوز ان يصفه بانه عربي مبين وانه بلسان قومه وانه بيان للناس ولا يفهم من ظاهره شيء وهل ذلك الا وصف له باللغز والمعمى الذي لا يفهم المراد به الا بعد تفسيره وذلك منزله عن القرآن وقد مدح الله تعالى اقواما على استخراج معاني القرآن فقال لعامة الذين يستبطلون منهم وقال تعالى في قوم يذمهم حيث لم يدبروا القرآن ولم يتفكروا في معانيه افلا



يُبدروا القرآن أم على قلوب أقفالها وقال النبي (ص) اني مخلف فيكم  
 الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي فيين ان قول اهل البيت حجة كما  
 ان القرآن حجة وكيف يكون حجة ما لا يفهم منه شيء وروى عنه  
 (ع) قال اذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب  
 الله فاقبلوه وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط وروى مثل ذلك عن  
 ائمتنا عليهم السلام كيف يكون العرض على كتاب الله وهو لا يفهم  
 منه شيء فكل ذلك يدل على ان ظاهر هذه الاخبار متروكة والذي  
 نقول ان معاني القرآن على اربعة اقسام احدها ما اختص الله تعالى  
 بالعلم به فلا يجوز لاحد تكلف القول فيه ولا تعاطي معرفته وذلك  
 مثل قوله تعالى يسئلونك عن الساعة ايان مرسها قل انما علمها عند  
 ربي لا يجليها لوقتها الا هو ومثل قوله تعالى ان الله عنده علم الساعة  
 الاية فتعاطى ما اختص العلم به خطأ وثانها ما يكون ظاهره مطابقا  
 لمعناه فكل من عرف اللغة التي خوطب بها عرف معناها مثل قوله  
 تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ومثل قوله قل هو الله  
 احد وغير ذلك وثالثها ما هو مجمل لا يبيّن ظاهره عن المراد به مفصلا  
 مثل قوله تعالى اقيموا الصلاة واتوا الزكاة وقوله تعالى والله على الناس  
 حج البيت فمن استطاع اليه سبيلا وقوله تعالى واتوا حقه يوم حصاده  
 وقوله تعالى وفي اموالهم حق معلوم وما اشبه ذلك فان تفاصيل اعداد  
 الصلوة وعدد ركعاتها وتفاصيل مناسك الحج وشروطه ومقادير  
 النصاب في الزكاة لا يمكن استخراجه الا ببيان النبي (ص) ووصي

من جهة الله سبحانه تعالى فتكلف القول في ذلك خطأ ممنوع منه ويمكن  
 ان تكون الاخبار متناولة له ورابعها ما كان اللفظ مشتركاً بين معنيين  
 فإزاد عليهما ويمكن ان يكون كل واحد منهما مراد فانه لا ينبغي ان  
 يقدم احد فيقول ان مراد الله منه بمض ما يحتمله الا بقول نبي او امام  
 ميصوم بل ينبغي ان يقول ان الظاهر يحتمل الامور وكل واحد يجوز  
 ان يكون مراداً على التفصيل والله اعلم بما اراد ومتى كان اللفظ مشتركاً  
 بين شيئين او ما زاد عليهما وثل الدليل على انه لا يجوز ان يريد الا  
 وجها واحداً جاز ان يقول انه هو المراد ومتى قسمنا هذه الاقسام تكون  
 قد قبلنا هذه الاخبار ولم نردها على وجه يوحش تقبلها والمتمسكين بها  
 ولا منعنا بذلك من الكلام في تاويل الاى ولا ينبغي لاحد ان ينظر  
 في تفسير آية لا ينبغي ظاهراً من المراد مفصلاً ان يقلد احداً من المفسرين  
 الا ان يكون التأويل مجعاً عليه اتباعه لمكان الاجماع لان المفسرين من  
 حمدة طرائقه ومدحت مذاهبه كان عباس والحسن وقادة وغيرهم ومنهم  
 من ذمت مذاهبه كابي صالح والسدي والكلبي وغيرهم هذا في الطبقة الاولى  
 واما المتأخرون فكل واحد منهم نصر مذهبه وتأول على ما يطابق اصوله  
 فلا يجوز لاحد ان يقلد احداً منهم بل ينبغي ان يرجع الى الادلة الصحيحة  
 اما العقلية او الشرعية من اجماع عليه او نقل متواتره عن يجب اتباع  
 قوله ولا يقبل في ذلك خبر واحد وخاصة اذا كان مما طريقه العلم ومتى  
 كان التأويل مما يحتاج الى شاهد من اللغة فلا يقبل من الشاهد الا ما كان  
 معلوماً بين اهل اللغة شائماً فيما بينهم فلما ما طريقه الاحاد من الايات

النادرة فانه لا يقطع بذلك ويجعل شاهداً على كتاب الله وينبغي ان يتوقف  
 فيه ويذكر ما يحتمله ولا يقطع على المراد منه بعينه فانه متى قطع على  
 المراد منه بعينه كان مخطئاً وان اصاب الحق كما روى عنه (ص) لانه  
 قال ذلك تخميناً وحسناً ولم يصدر ذلك من حجة قاطعة وذلك باطل  
 بالاتفاق انتهى وقال الشيخ كمال الدين ميثم البحراني تور الله مرقدته  
 ان قلت كيف يتجاوز الانسان في تفسير القرآن المسموع وقد قال من  
 من فسر القرآن برأيه فليتبوء مقعده من النار وفي النهي عن ذلك اثار  
 كثيرة قلت الجواب عنه من وجوه كثيرة (الاول) انه يمارض بقوله  
 (ص) ان للقرآن ظهراً وبطاناً وحداً ومطلقاً ويقول امير المؤمنين (ع) الا ان  
 يؤثي الله عبداً فهماً في القرآن (الثاني) لو لم يكن غير المنقول لاشتراط  
 ان يكون مسموعاً من الرسول (ص) وذلك لا يصادف الا في بعض  
 القرآن فاما ما يقوله ابن عباس وابن مسعود وغيرهما من المفسرين فينبغي  
 ان لا يقبل ويقال هو تفسير بالرأى (الثالث) ان الصحابة والمفسرين  
 اختلفوا في تفسير بعض الآيات وقالوا فيها اقاويل مختلفة لا يمكن الجمع  
 بينها وسمع ذلك من رسول الله (ص) محال فكيف يكون الكل مسموعاً  
 (الرابع) انه (ص) دعا لابن عباس (رض) فقال اللهم فقهه في الدين  
 وعلم التأويل فان كان التأويل مسموعاً كالتنزيل ومحفوظاً مثله فلا معنى  
 لتخصيص ابن عباس بذلك (الخامس) قوله تعالى لعلهم الذين يتنبطونه  
 منهم فانتبت للعلماء استنباطاً ومعلوم انه وراء المسموع فاذا الواجب ان  
 يحصل النهي عن التفسير بالرأى على احد معنيين احدهما ان  
 يكون لانسان في شيء رأى وله اليه سبل بطبعه فياول القرآن على وفق

طبيعته ورأيه حتى لو لم يكن له ذلك الميل لما خطر ذلك التأويل بباله سواء كان ذلك الراى صحيحاً او غير صحيح وذلك كمن يدعو الى مجاهدة القلب القاسي فيستدل على تصحيح غرضه من القرآن بقوله تعالى اذهب الى فرعون انه طغى ويشير الى ان قلبه هو المراد من فرعون كما يستعمله بعض الوعاظ تحسیناً للاكلام ورغياً للمستمع وهو ممنوع الثاني ان ان يتسرع الى تعبير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن وفيما فيه من الالفاظ المهمة وما يتعلق به من الاختصار والحذف والاضمار والتقديم والتأخير والمجاز ومن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر الى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطه ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأى مثاله قوله تعالى وآتينا نوحاً والناقة مبصرة فظاهروا بها فالناظر الى ظاهر العربية ربما يظن ان المراد ان الناقة كانت مبصرة ولم تكن عمياء والمعنى ان الآية مبصرة هذا كلامه وكلام الشيخ (ره) اقرب من هذا بالنظر الى تتبع الاخبار والجمع بين متعارضات الاحاديث وحاصل هذه المقالة ان اخذ الاحكام من نص القرآن او ظاهره او خواجه ونحو ذلك جائز كما فعله المجتهدون ورشد الى ما فصله الشيخ طالب ثراه مارواه امين الاسلام الطبرسي في كتاب الاجتهاد من جملة حديث طويل من امير المؤمنين (ع) قال فيه ان الله قسم كلامه ثلاثة اقسام فجعل قسماً منه يعرفه العالم والجاهل وقسماً لا يعرفه الا من صفي ذهنه ولطف حسه وصح تمييزه وشرح صدره للاسلام وقسماً لا يعرفه الا الله وامينائه والراخون في العلم ثم بين السبب فيه (المقالة السادسة) في تعيين اول الواجبات

ذهب المجتهدون والمتكلمون من علماء الاسلام الى ان اول الواجبات هو معرفة الله سبحانه لا ابتناء الطاعات كلها عليها وذهب الاخباريون من اصحابنا رضوان الله عليهم الى ان اول الواجبات هو الاقرار بالشهادتين كما قال (الرضاع) اول الفرائض الاقرار بالله وبما جاء من عند الله واما المعرفة فهي مخلوقة لله تعالى في قلوب عباده للاخبار الواردة بان المعرفة من صنع الله تعالى في قلوب الخلائق وليس للعباد فيها اختيار ولا كسب بل هي مكروزة في الجبلات والفرائض واذا عرف الانسان نفسه بالبلوغ الى حد التميز فقد عرف ربه وهذا هو معنى الحديث المشهور من عرف نفسه عرف ربه وقول الخاتم عليه وعلى آله افضل الصلوة كل مولود يولد على الفطرة حتى ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه اقول الاخبار من السادة الاطهار عليهم السلام كما وردت موافقة لقول الاخباريين ورد بمضنها ايضا مطابقا لما حكيناه عن المجتهد كما رواه ثقة الاسلام الكليني رضوان الله عليه في الصحيح عن معاوية بن وهب قال سئلت ابا عبد الله (ع) عن افضل ما يتقرب به العباد الى ربهم واحب ذلك الى الله عز وجل فقال (ع) ما اعلم شيئا بمد المعرفة افضل من هذه الصلوة الحديث ولا شك ان التقرب انما يكون بالافعال الاختيارية واما يفعله الله بالعباد ويوقعه في قلبه من النيات الصادقة والعقائد الحققة فهي مما توجب القرب لا التقرب (وح) فطريق الجمع بين الاخبار ليتضح به كلام الفريقين يكون بوجوه منها ما قاله العالم الرباني كمال الدين ميثم البحراني عطر الله ضريحه وذكر ان المحققين صرحوا به وانه مستفاد من الاخبار

وهو ان معرفة الله جل ثنائه مراتب (الاولى) وهي ادناها ان يعرف العبد ان للعالم صانعا (الثانية) ان يصدق بوجوده (الثالثة) ان يترقى الى توحيده وتنزيهه عن الشركاء (الرابعة) مرتبة الاخلاص له (الخامسة) نفي الصفات التي تعتبرها الاذهان له عنه وهي غاية العرفان وكل مرتبة من المراتب الاربعة مبدأ لما بعدها والاولتان من المراتب يجبولتان في الفطرة الانسانية بل في الفطرة الحيوانية ولذا لم يدع الانبياء عليهم السلام اليهما مع انهما لو توقفا على الدعوة لزم الدور لان صدقهم منبى على ان ههنا صانع الخلق ارساهم بل الذي دعى اليها الانبياء (ص) هي المرتبة الثالثة وما بعدها وهي الواردة في كلمة الاخلاص بقوله (ص) من قال لا اله الا الله دخل الجنة ثم لما استعدت اذهانهم لما بعدها من المراتب قال (ع) من قال لا اله الا الله خالصا مخالصا دخل الجنة (و ح) فيجوز ان يراد من المعرفة في قول مولانا امير المؤمنين (ع) اول الدين معرفة الجبار المرتبتان الاولتان ويجوز ان يراد بالمعرفة الكاملة لانها العلة الفائية وهي متقدمة في التصور ومنها ان المراد كما قيل من المعرفة المرهية مقدماتها الموصلة اليها التي لا يتناها عددها وفي كل شيء آية تدل على انه واحد ومنها ان يكون المراد ان المفوض للمعارف هو الرب تعالى وانما امر العباد بالسعي ليستعدوا لذلك بالذكور والنظر كما دل عليه بعض الاخبار واقوى هذه الوجوه هو الاول (و ح) فاحكياء عن المجتهدين والاخباريين كله حق وما صار اليه بعض المحققين من الاخباريين من تقليد المجتهدين في هذه المسئلة لكون سذهبهم مخالفا للاخبار لاوجه له لما عرفت والله الهادي الى سواء

السييل (المسئلة السابعة) قال الاخباريون عطر الله مراقدهم ذهب قدماء اصحابنا الاخباريين مثل المحمدين الثلاثة الى حرمة الاجتهاد والتقليد بل الواجب هو التمسك بالروايات وكذلك علي ابن ابراهيم طاب ثراه كما ذكره في اوائل التفسير فانهم اوجبوا التمسك في الاصول والفروع بالروايات المتضمنة للقواعد القطعية السادة مسدداً لحالات العقلية المذكورة في الكتب الاصولية واداريه الحديث والقواعد العربية قال السيد المرتضى (رض) معظم الفقه يعلم بالضرورة من مذاهب ائمتنا عليهم السلام فيه بالاخبار المتواترة وقال الشيخ طاب ثراه ان اختلاف فتاوي اصحابنا رضوان الله عليهم المبني على اختلاف الفتاوي الواردة عنهم عليهم السلام لا يستلزم تناقضاً بين تلك الفتاوي حتى يكون الحق في واحد وذلك ان كل واحد يقوله هذه الفتوى ثبت ورودها عنهم عليهم السلام ولم يظهر الى الان ورودها عنهم من باب التقية وكما هو كذلك يجوز لنا العمل به الى ظهور القائم عليه السلام وان كان وروده في الواقع من باب ضرورة التقية وكل واحد منها حق احديهما عند الاختيار والاخرى عند ضرورة التقية بخلاف اختلاف الفتاوي والمبني على غير ذلك فانه يستلزم التناقض بينهما فان كل واحد منهم يقول اولاً هذا حكم الله في الواقع حال الاختيار بحسب ظني ثم يقول كلما هو كذلك يجوز لمقلدي العمل به قطعاً وبقينا انتهى وقال المجتهدون قاس الله ارواحهم ان قدماء الاصحاب ما كانوا يحتاجون الى الاجتهاد والى تنويع الاخبار بالانواع المذكورة في كتب الدراية من الصحيح والحسن

والموثق والضعيف والموقوف والمرسل وغيرهما من الانواع لأن الاصول  
الاربعمائة التي عرض اكثرها على الائمة عليهم السلم كانت موجودة  
عندهم يعرفون منها الحديث الصحيح من غيره والمتواتر من الاحاد  
والمعلول من السالم فكانوا لا يحتاجون مع ذلك الى تنويع الاخبار والى  
العمل بالادلة العقلية والقوانين الاصولية وناجم الحمدون الثلاثة عطر  
انه مرافدهم هذه الاصول الاربعة تقليدا للانتشار وضبطا للابواب  
المتناسبة اقبل الناس عليهما فهجرت تلك الاصول وبدافيهما الضياع  
فانطمست اثارها من زمن الشيخ الى عصر العلامة ومن قرب منه  
فاشكل عليهم الحال في معرفة تنويع الاخبار على الاصطلاح القديم  
وخفيت عليهم القرائن الموضحة للاحاديث ولكون الخبر موجوداً في  
الاصول الاربعمائة كلها او بعضها فدعت الحاجة الى وضع ذلك  
الاصطلاح لانه ماخوذ ايضا من كلام المتقدمين في ابواب الجرح  
والتعديل واما قواعد الاصول ككون الامر بالشيء يستلزم النهي عن  
ضده العام او الخاص او ان النهي بمعنى الكف او الترك وكاعتبار المفاهيم  
ونحوها من مسائل الاصول فانما استفادوه من الاستنباطات المأخوذة  
من الكتاب والسنة لان العقل مستقل بها هذا كلامهم اقول اما تحريم  
اصحابنا القدماء الاجتهاد والتقليد فالظاهر ان مرادهم منه الرد على العامة  
في اجتهاداتهم المأخوذة من الراي والقياس اما اجتهاد اصحابنا رضوا ان  
الله عليهم المأخوذ من الكتاب والسنة واجتهادهم في تحصيل الاحكام  
منها فالظاهر انه غير مذموم لان حاصله يرجع الى اخذ الحكم من الدليل



الشرعي اذ لا يتمكن كل فرد للاخبار من اخذ الأحكام منها ومن ثم  
جاءت الرواية عن الخاتم (ص) رحم الله امره آسمع مقاتلي فوعاها فادها  
كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو افقه منه فيكون المراد من الافقه  
من يتدبر المعنى ويستنبط منه حكما لم يبالغ فهم الفقيه والراوي واما  
الاستناد في الأحكام الى مسائل الاصول وقواعده فالحق هنا مع  
الاخباريين لعدم ثبوت حجية تلك القواعد في الشريعة بل الوارد  
نقيضه والنهي عنه وما احسن قول المحقق قدس الله ضريحه في مقدمات  
المعتبر اعلم انك مخبر في حال فتواك عن ربك وناطق بلسان شرعه  
فما اسمدك ان اخذت بالجزم وما اخيبك ان بنيت على الوهم فاجعل فهمك  
تلقاء قول ربك وان تقول على الله مالا تعلمون وانظر الى قوله تعالى  
قل ارايتم ما ازل الله لكم من رزق فجعلهم منه حراما وحلالا قل الله  
اذن لكم ام على الله تقرون وتغطن كيف قسم مستند الحكم الى القسمين  
فما لم يتحقق الاذن فانه مفتر واما عذر المجتهدين رضوان الله عليهم في  
تقسيم الاخبار الى الصحيح والضعيف وباقي الأقسام حتى اسقطوا العمل  
بعد نقاوة السند وعدلوا بسببه الى اعتبار قواعد الاصول والادلة العقلية  
فيقال عليه اجد امرين الاول انه كان يلزم عليهم الفحص والبحث عن  
الاخبار من الأصول الاربعمائه وانزاعها من هناك ليظهر لهم حقيقة الحال  
وليتضح لديهم صحيح الاخبار من سقيمها اذ كثير من الاصول كانت  
موجودة في اعمار مبادئ الاجتهاد بل هي الى الآن موجودة فان لم يخف  
صاحب بحار الانوار ادام الله تعالى بقائه قد وقع منها بسبب بذل الجهد

على الكثير الثاني حيث انهم اعتمدوا على نقل الحمد بن الثلاثة عطر الله  
ضرائعهم في الاصول الاربعة كان الذي ينبغي لهم ان يحسنوا بهم الظن  
في تصحيح الاخبار كما احسنوا بهم الظن في نقل الاخبار وذلك ان  
الصدوق والكليني قدس الله روحيهما صرحا بصحة ما اودعاه في كتابيهما  
من الاخبار وان كانت ضعيفة بهذا الاصطلاح وذلك ان الصحيح عند  
القدماء ما ثبت صحته وافاد المسلم والظن المخوف بالقرائن  
القوية واما الشيخ فظاهره ايضا الجزم بما قاله فكان الاولى  
ان يعتمدوا عليهم في تصحيح الاخبار كما اعتمدوا عليهم في شان الجرح  
والتعديل الذي هو السبب في وضع اصطلاحاتهم (المسئلة الثامنة) في دلالة  
الا تصحاب والبرائة الاصلية وفيهما التشاجر العظيم بين المجتهدين  
والاخباريون رضوان الله عليهم اجمعين وعليهما يتبنى من الاحكام ما لا يخصى  
فان عدم الدليل عند المجتهدين دليل على الجواز والاباحة وبنوا كثيرا لاحكام على  
هذا وطرحوا الاخبار الضعيفة لاجله وتوضيحه ان الاخباريين رحمهم الله  
تعالى قالوا انه ورد في مستفيض الاخبار ان الله تعالى في كل شيء حكما حتى  
الجديدة ونصف الجلدة وان كل واقعة من صفات الامور وعصايمها قد وقع فيها  
حكم من السادة الاطهار سلوة الله عليهم لكن بعضه بلغنا وبقى البعض الاخر  
(وح) قابلة النص فيه من وجوب او تحريم او استحباب او كراهية واباحة عملنا  
بعضونه وما لم يلفنا حكم وجب علينا التوقف فيه حتى يظهر حكمه فنعمل  
بمقتضاه او يبقينا مستورا عنا فنبقى على التوقف فليس الاصل في الاشياء  
عند همسوي التحريم حتى انه وصل الينا من بعض المعاصرين من الاخباريين

من انه يمنع من لبس الثياب على غير الهيئة التي كانت في اعصار المصومين عليهم السلام لمدم الاذن فيه من الشارع وكذلك اكل الاطعمة التي لم تؤكل في تلك الازمان ولم يرد نص عليها بالخصوص لانهم يشترطون الدليل الخاص في كل جزئي من الجزئيات وانما المجتهدون قدس الله ارواحهم فقالوا ان تلك الاحاديث التي استدلتم بها ضجحة واضعفة وان في كل حكما من الشارع لكن الاحكام مخزونة عند خزنة العلم ضلوة الله عليهم فمنها ما ظهر منهم عليهم السلام ووضئ اليها فجنب علينا العمل بمقتضاه ومنها ما خرج عنهم عليهم السلام لكن لم يصل اليها الى الان فنحن في التفحص والبحث عنه حتى نظفر به فنعمل بموداه وربما وصل الى بعض ولم يحصله آخرون فعلى الاولين العمل وعلى الآخرين البحث ومنها ما لم يخرج من الخزنة صلوة الله عليهم لمصلح لا نعلمها ولعل منها التقية او الاتقاء ولذا لو ظهر صاحب الدار عليه السلام اظهر جميع الاحكام وعمل فيها كما ورد في كثير من الاخبار ان بعض آيات القرآن تقدم نزوله ولم يات بعد تأويله وعدمه في الاخبار قوله تعالى ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون فاما الاحكام التي في نفس الامر ولم تصل الى المكلفين مطلقا او على وجه يوجب له عليهم العمل به او يجوز لهم ذلك فليسوا مكلفين بها بل هم على العمل بالاصل من عدم التكليف حتى يظهر لهم النافل عن حكم الاصل وذكروا عليه دلائل كثيرة من الأدلة العقلية ذكرها الأصوليون في كتبهم من ارادها فليطلبها من هناك والآخرين منهم استدلوا عليه بالخبر منها ما رواه الصدوق طاب ثراه باسناده الى الصادق

عليه السلام انه قال ما حجب الله علمه من العباد فهو موضوع عنهم  
ومنها قوله (ع) من عمل بما علم كفى ما لم يعلم ومنها ما رواه ابن بابويه  
عليه الرحمة عنه عليه السلام انه قال كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي  
ونحو ذلك من الاخبار الواردة بهذا المضمون واجاب الاخباريون عنها  
اما عن الاولين فباختصاصها بالوجوب فانه لا يجب الاحتياط بمجرد  
احتمال الوجوب بخلاف الشك في التحريم فيجب الاحتياط ولو وجب  
الاحتياط في المقامين لزم تكليف ما لا يطاق اذ كثير من الاشياء  
يحتمل الوجوب والتحريم ولا خلاف في عدم الوجوب في مقام  
الشك في الوجوب الا اذا علمنا اشتغال ذمتنا بعبادة معينة وحصل  
الشك بين فردين كالقصر والامام والظهر والجمعة وجزاء للصيد او اثنين  
ونحو ذلك فيجب الجمع بين العبادتين لتحريم تركهما قطعا للنص وتحريم  
الجزم بوجوب احدهما بعينه عملا باحاديث الاحتياط ويستثنى من ذلك  
ما لو وجب وطء الزوجة واشتبهت باجنبية او قتل شخص حراماً او  
قصاصاً واشتبه بآخر محترم للقطع بتحريم وطء الاجنبية مع الاشتباه  
وعدمه وكذا قتل المسلم بخلاف محريم الجمع بين العبادتين فانه مخصوص  
بغير صورة الاشتباه فان النصوص على امثالها كثيرة كاشتباه القبيلة  
والقائنة والتويين وغير ذلك وليس بقياس بل عمل باحاديث عموم  
الاحتياط على ان هذين الحديثين لا ينافيان وجوب الاحتياط والتوقف  
لحصول العلم بهما بالنص المتواتر وقوله عليه السلام في الحديث الاول  
موصوع قرينة ظاهرة على ارادة الشك في وجوب فعل وجودي لافي

'محرمة مضافا الى النص في المقامين وفي حديث التزييج في العدة قال  
 ( ع ) اذا علمت ان عليها ولم تعلم كم هي فقد ثبت عليها الحجة فتستل  
 من ينلم ثم قالوا ويمكن حمل الحديثين على ان ما لم يعلم حكمه لم يجب  
 الحكم فيه والحزم باحد الطرفين بل يكفي التوقف والاحتياط والا  
 فقد ورد ما هو صريح في معارضته وهو قوله ( ع ) القضاة اربعة الى  
 ان قال وقاض قضى بالحق وهو لا يعلم فهو في النار وغير ذلك ويمكن  
 حملها على الغافل الذي لم يحصل عنده شك ولا شبهة ولا بلفه نص  
 الاحتياط فانه معذور وغير مكلف ما دام كذلك بالنص المتواتر واما  
 الحديث الثالث فاجابوا عنه بوجوه ( احدها ) الحمل على الثقة فان العامة  
 يتولون بحجة الاصل فيضعف عن مقاومة الاخبار على انه خبر واحد  
 فلا يعارض المتواتر ( وثانيها ) الحمل على الخطاب الشرعي خاصة بمعنى ان  
 كل شيء من الخطابات الشرعية يتعين حمله على اطلاقه وعمومه حتى  
 يرد فيه نهي يخصص بعض الافراد ويخرجه عن الاطلاق مثاله قوله  
 ( ع ) كل ماء طاهر حتى نعلم انه قذر فانه محمول على اطلاقه فلما ورد  
 النهي عن استعمال كل واحد من الاناثين اذا نجس احدهما واشتبها تعين  
 تقييده بغير هذه الصورة ولذلك استدل به الصدوق رحمه الله على جواز  
 القنوت بالفارسية لان الاوامر بالقنوت مطلقة عامة ولم يرد نهي عن  
 القنوت بالفارسية يخرجه عن اطلاقها ( وثالثها ) التخصيص بما ليس  
 من نفس الاحكام الشرعية وان كان من متعلقاتها او مضامينها كما اذا  
 شك في جواز الظالم اتها مفضوعة ام لا ( ورابعها ) ان يكون مخصوصا

بما قبل كمال الشريعة وثمّامها فلما بعد ذلك فلم يبق شيء على حكم البراءة  
 الاصلية ( وخامسها ) ان يكون مخصوصاً بمن لم يلفه احاديث النهي  
 عن ارتكاب الشبهات والامر بالاحتياط لاستحالة تكليف الغافل  
 عقلاً ونقلاً ( وسادسها ) ان يكون مخصوصاً بما لا يحتمل التحريم بل  
 علمت اباحته وحصل الشك في وجوبه فهو مطلق حتى يرد فيه نهى  
 عن تركه لان المستفاد من الاحاديث عدم وجوب الاحتياط بمجرد  
 احتمال الوجوب وان كان راجعاً حيث لا يحتمل التخريم ( وسابعها )  
 ان يكون مخصوصاً بالاشياء المهمة التي تعم بها البلوى وانه لو كان فيها  
 حكم مخالف للاصل لنقل كما يفهم من قول امير المؤمنين ( ع ) واعلم  
 يا بني انه لو كان اله آخر لانتك رسله ولرايت اثار مملكته وقد صرح  
 بنحو ذلك المحقق في الاعتبار وغيره وقد استدلوا رضوان الله عليهم  
 مضافاً الى ما حكيناه عنهم من ان الله تعالى في كل واقعة حكماً باحاديث  
 اخرى منها ما يدل على انه اذا ورد اليكم الحكم فلم تعاموه فعليكم  
 بالسؤال عن ائمتكم عليهم السلام ومنها ما دل على ان الوقوف عند  
 الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة ومنها ما يتضمن قوله ( ع ) لا يسمعكم  
 ما ينزل بكم مما لا تعلمون الا الكف عنه والتثبت والرد الى ائمة الهدى  
 ومنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو ان العباد اذا جهلوا وقفوا لم يجحدوا  
 ويكفروا ومنها قوله ( ع ) خذ بالحائطة لدينك ومنها قوله ( ع ) دع  
 ما يريبك الى ما لا يريبك ونحو ذلك مما ورد بهذا المعنى هذا محصل  
 كلام الفريقين اقول الظاهر ان الاقوى هنا قول المجتهدين رضوان الله

عليهم لكن مطلقا كما سيأتي تحريره في طي هذا الكلام (والجواب)  
اما عن الاخبار السابقة فيما تقدم من انا لسنا مكلفين بما في نفس الامر  
من الاحكام والا لزم الحرج بل تكليف ما لا يطاق واما تخصيصهم  
للاخبار التي استدلت بها المجتهدون فلا دليل عليه بل ظاهرها العدوم  
والاستدلال انما هو بالظواهر واما الدلائل التي استدلو بها فالجواب  
عنها من وجوه احدها الحمل على اعصارهم عليهم السلام وهذا هو المتبادر  
من عامة الفاضل فيكون من باب الفحص عن الاحكام واخذها عنه (ع)  
وهو واجب للشك فيه (وثانيها) ان يكون المراد منها الرد على اهل الرأي  
والاجتهاد من العامة ومن حذى حذوهم من ان المسئلة اذا لم يرد بها نص من  
الشارع بادروا الى استخراج حكم لها من الادلة العقلية والقياسات الوهمية  
فان هذا غير جائز كما تقدم (وثالثها) التنزيل على ما اذا  
علمنا الحكم مجمولا لكننا لم نتحقق تفاصيله وحيث قالوا يجب علينا السؤال  
والبحث والا فالتوقف واذا كان الحكم موجودا في نفس الامر ولم  
يبلغ الينا مطلقا فكيفنا البحث عما لا نعلم او التوقف من باب تكليف  
الغافل وقد تقدم ان من قال بدلالة الاصل قال بهذا المعنى (ورابعها) الحمل  
على ما اذ لم يمكن اجراء الاصل والبرائة الاصلية مثلا اذا اردنا قسمة  
الميراث على الورثة المختلفين في السهام لم يميز لنا اجراء حكم الاصل بان  
نقول الاصل عدم التفاوت بل يجب هنا اما السؤال والتوقف ويرد على  
القريتين ان المجتهدين رضوان الله عليهم افرطوا في العمل بدلالة الاصل  
حتى لو عارضه من الاخبار ما هو غير نقي السند بل ما هو نقي طرجه

وعملوا بالاصل واما الاخباريون قدس الله ارواحهم فقد افرطوا في عدم  
اعتباره رأسا بل ذهبوا الى ان كل جزئي من جزئيات المكلف يحتاج  
فيه الى الدليل الخاص فان وجد والا فالنوقف والحق ان هنا واسطة بين  
الامرين وهو ان دلالة الاصل مع وجود النص المارض الناقل لها  
لاحكم لها وان كان غير نقي الطريق لما سألني من صحة اخبارنا  
بالاصطلاح القديم اما مع عدم وجود الحديث الناقل فان كان في مثل  
المأكول والملبوس ونحوهما من موارد التحليل والتحریم كان حكم  
الاصل دليلا وعدم وجود الدليل على المنع دليل على الحل سيما والدليل  
العام قائم عليه كما في قوله تعالى شأنه خلق لكم ما في الارض جميعا فان  
اللام للانتفاع وبفيدة للتعليل ايضا فيكون كل ما في الارض حلال الا  
ما قام الدليل الخاص على النهي والمنع منه بل يمكن ان يقال ان قوله (ع)  
كل شيء لك مطلق ظاهر في الحل والحرمه لانه لا معنى لجريانه في احكام  
القضاء بان يقال ان القاضي يجوز له العمل بما اشتهاه حتى يرد عليه الحكم  
الواقعي ويرشد اليه انه وقع مفصلا في موضع آخر وهو ما رواه مسعدة  
بن صدقة عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمته يقول كل شيء هلاك  
حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب  
يكون قد اشتريته وهو سرقة او المملوك عندك ولعله حر قد باع نفسه  
او خدع فيع قهراً او امرأة تحتك وهي اختك او رضيعتك والاشياء  
كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به اليقينة اقول ويتحصل  
من هذا الحديث معنى آخر له ولما بمناه من قوله (ع) كل شيء لك مطلق



ويخرج به عن الاستدلال بحجته الأصل وهو أن تكون قوله هو لك  
صفة شيء لا خبر للمبتدأ بل يكون الخبر هو قوله حلال وحاصل المعنى  
أن كل شيء موصوف بأنه لك ومنسوب إليك بالملكية ونحوها فهو  
مستمر على الحلية حتى يرد عليك فيه نص بحرمه أو ينجسه أو يكرهه  
أو نحو ذلك وبالجملة فالمارس لفن الحديث يعرف أن قواعد الشرع  
جزئياتها وكلياتها مخصوصات وليس الوجه فيه ظاهرا سوى سد طريق  
العقل حتى لا يدخل في موارد الشرع فالبرائة الأصلية دليل في بعض  
الموارد لا كما ذهب إليه المجتهدون قدس الله أرواحهم (المسئلة الثالثة)  
في التشاجر الواقع بين الفريقين رضوان الله عليهم في بيان مفساد الأدلة  
ذهب المجتهدون رحمهم الله تعالى إلى أن المقام أكثره من باب الظنون  
وإن أكثر الأخبار لا يستفاد منها إلا الظن في الأحكام لكون أغلبها من  
باب إخبار الأحاد وهي لا تقيد إلا الظن والمجتهد مكلف بات العمل  
بالظنون التي استنبطها من الأدلة وذهب الأخباريون إلى أنه لا يجوز  
العمل بالظن مطلقا لا في الأصول ولا في الفروع والآيات والأخبار  
الواردة في الطعن على اتباع الظنون جارية عندهم في الفروع أيضا ونصوا  
على أن الأخبار أودعة في الأصول الأربعة ونحوها كلها متواترة  
عن الإمامة عليهم السلام مقطوع على صحتها مقيدة للقطع بمضمونها  
وإن اليقين المعتبر عندهم على قسمين يقين متعلق بأن هذا حكم الله في الواقع  
ويقين متعلق بأن هذا ورد عن معصوم وأنهم عليهم السلام جوزوا  
لنا العمل به وإن لم يحصل لنا منه ظن بما هو حكم الله تعالى في الواقع

وقالوا ان المقدمة الثانية متواترة معنى عنهم عليهم السلام والمعتبر من  
اليقين في البابين ما يشمل اليقين العادي فلا يتعين تحصيل ما هو اقوى  
منه من انواع اليقين واكثرها من الاستدلال على تواتر الاخبار  
المذكورة في الاصول الاربعة وعلى افادتها اليقين اقول الظاهر ان الحق  
هنا مع المجتهدين وامادعوى تواتر الاخبار المذكورة في الكتب الاربعة  
فلا يمكن ان يقطع عليه بالنسبة الى محمد بن الثلاثة فكيف يجزم به  
بالنسبة الى الائمة عليهم السلام نعم التواتر عنهم انما هي الكتب لا  
جزئيات الاخبار لان من تتبع نسخ التذهيب مثلا يرى ان الحديث  
الواحد يختلف فيه الفاظه على اختلاف النسخ بما يتفاوت به المعنى  
وكذلك بقية الاصول منها ما رواه الشيخ طاب ثراه في التذهيب  
في دم الحيز ففي بعض نسخ الحديث انه يخرج من الجانب الايمن  
وفي بعضها انه يخرج من الجانب الايسر ولا جله عبر الفقهاء في الكتب  
الفقهية تارة بالجانب الايمن والاخرى بالجانب الايسر ومن هذا الباب  
كثير يظهر بالتتابع وكذلك اختلاف الاخبار في الاصول الاربعة  
فانك ترى الحديث في التذهيب ناقصا من وسطه لكنه موجود في  
السكا في بما يظهر به اختلاف الحكم اختلافا بينا وكذلك بقية الاصول  
وهذا الاختلاف الواقع في الفاظ الحديث قد جاء بمضه من  
الرواة لان المهود في المصدر السابق انهم كانوا  
ياخذون الاخبار من الامام (ع) او الواسطة عنه ويسرونها  
بالمعنى وبعضه وقت انزع محمد بن الثلاثة عطي الله مراقدهم لها من

الأصول الأربعة ومنه حصل الأضرار في طرق الأخبار وغيره من  
 أنواع الاختلال كما حققه صاحب المتقى وغيره وأما التصرف الواقع من  
 الناسخين ومن تصحيف جماعة من المحدثين كما وقع من العاضل القزويني  
 المعاصر ومن المحقق الداماد فهو ظاهر لا ينكر رفع هذا الاختلاف الذي  
 يختلف لأجل الأحكام كيف يمكن ادعاء التواتر فيها وإن أردت الكشف  
 عن حقيقة الحال فالنظر إلى صحيفة مولينا زين العابدين (ع) وما وقع  
 فيها من الاختلاف في ترتيب الأدعية وفي اختلاف الفاظها الاختلاف  
 الكثير الموجب لاختلاف المعنى فأنك لا ترى نسختين متوافقتين مع  
 توفر الدواعي على نقلها في جميع الأعصار حتى لقبها علماء الإسلام بزبور  
 أهل البيت وأنجيل آل محمد صلوات الله وسلامه عليهم وأعظم أسباب  
 الاختلاف الواقع فيها أن النسخ التي وقعت إلى علمائنا رضوان الله  
 عليهم منها كانت غير منقطة ولا معربة فكل واحد منهم أعرب نسخته  
 ونقطها على ما آداه إليه فهمه ووصلت إليه قريحته والمطابقة لقوانين العربية  
 ومساائل الاشتقاق وربما كان الناس في العصور الماضية يروون أدعيتها  
 ويقرؤونها من حفظ الصدور وربما دونت في الصحائف من ذلل الحفظ  
 فدخل عليه الاختلاف من هذه الجهة أيضا وإن شئت زيادة البيان  
 فعليك باختلاف القراءات الواردة في القرآن وهي السبعة أو العشرة  
 والأربعة عشر مع أن القرآن معجزة النبوة القائمة على سر الدهور  
 وكر العصور ومبنى أساس الإسلام وحجتها على جميع أهل الأديان مع  
 توفر الدواعي على نقله وأما دعوى تواتر القراءات السبع كما ذهب

اليه معظم هاهنا وجهور الجمهور فلا يخفى ما يرد عليه وحيث ان هذا  
المطلب من المطالب الجلية وقد بسطنا الكلام فيه في شرحنا على  
التذهيب والاستبصار وفي كتاب شرح التوحيد للصدوق طاب ثراه  
احيينا ان نوضح هذه الرسالة بجملة منه وهي انا نقول ان الاخبار  
المستفيضة بل المتواترة قد دلت على وقوع الزيادة والنقصان والتحريف  
في القرآن منها ما روى عن مولينا امير المؤمنين (ع) لما سئل عن التناسب  
بين الجملتين في قوله تعالى وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا  
ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فقال (ع) لقد سقط اكثر  
من ثلث القرآن ومنها ما روى عن الصادق (ع) في قوله تعالى كنتم  
خير امة قال كيف يكون هذه الامة وقد قتلوا ابن رسول الله (ص)  
ليس هكذا نزلت وانما تزولها كنتم خير امة يعني الائمة من اهل البيت  
عليهم السلام ومنها ما روى في الاخبار المستفيضة في ان آية الفسدير  
هكذا نزلت يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك في علي فان لم تفعل فما  
بذنت رسالاته الى غير ذلك مما لو جمع لصار كتابا كبير الحجم واما الازمان  
التي ورد على القرآن فيها التحريف والزيادة والنقصان فهما عصر ان  
العصر الاول عصره صلى الله عليه وآله واصبحار الصحابة وذلك من  
وجوه احدها ان القرآن كان ينزل منجما على حسب المصالح والوقائع  
وكتاب الوحي كانوا ما يقرب من اربعة عشر رجلا من الصحابة وكان  
رئيسهم امير المؤمنين (ع) وقد كانوا في الاغلب ما يكتبون الا ما يتعلق  
بالاحكام والا ما يوحى اليه في المحافل والجامع واما الذي كان يكتب

ما ينزل في خلواته ومنازله فليس هو الا امير المؤمنين عليه السلام لانه  
 (ع) كان يدور معه كيف مادار فكان مصحفه اجمع من غيره من  
 المصاحف ولما مضى (ص) الى لقاء حبيبه وتفرقت الالهواء بعده جمع  
 امير المؤمنين القرآن كما انزل وشده بردائه واتى به الى المسجد وفيه  
 الاعرابيان واعيان الصحابة فقال (ع) لهم هذا كتاب ربكم كما انزل  
 فقال له الاعرابي الجلف ليس لنافيه حاجة هذا عندنا مصحف عثمان  
 فقال عليه السلام لن تروه ولن يراه احد حتى يظهر ولدي صاحب  
 الزمان فيحمل الناس على تلاوته والعمل باحكامه ويرفع الله سبحانه هذا  
 المصحف الى السماء ولما تخلف ذلك الاعرابي احتال في استخراج ذلك  
 المصحف ليحرقه كما احرق مصحف ابن مسعود فطلبه من امير المؤمنين  
 (ع) فابى وهذا القرآن عند الائمة عليهم السلام يتلونه في خلواتهم  
 وربما اطلموا عليه بعض خواصهم كما رواه ثقة الاسلام الكليني عطر الله  
 مرقده باسناده الى سالم ابن سلمة قال قرأ رجل على ابي عبدالله (ع)  
 وانا استمع جروفا من القرآن ليس على ما يقرأها الناس فقال ابو عبدالله  
 (ع) مدك عن هذه القراءة واقراء كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم  
 فاذا قام قرأ كتاب الله على حده واخرج المصحف الذي كتبه علي (ع)  
 وهذا الحديث وما بمعناه قد اظهر العذر في تلاوتنا هذا المصحف والعمل  
 باحكامه وانما ان المصاحف لما كانت متعددة لتعدد كتاب الوحي عمد  
 الاعرابيان الى انتخاب ما كتبه عثمان وجلة ما كتبه غيره وجمعوا  
 الباقي في قدر فيه ماء حار فطيخوه ولو كانت تلك المصاحف كلها على

نُط واحد لما صنعوا هذا الشئ الذي صار عليهما من اعظم المطاعن  
وثالثها ان المصاحف كانت مشتملة على مدائح اهل البيت عليهم السلام  
صبريحا ولعن المنافقين وبني امية نصا وتلويجا فمدوا ايضا الى هذا  
ورفعوه من المصاحف حذرا من الفضائح وحسدا لعترته صلى الله عليه  
 وآله ورايها ما ذكره الثقة الجليل علي ابن طاووس رحمه الله في كتاب  
سعد السعود عن محمد ابن بحر الرهني من اعظم علماء العامة في بيان  
التفاوت في المصاحف التي بعث بها عثمان الى اهل الامصار قال اتخذ عثمان  
سبع نسخ فخبس منها بالمدينة مصحفا وارسل الى اهل مكة مصحفا والى  
اهل الشام مصحفا والى اهل الكوفة مصحفا والى اهل البصرة مصحفا  
والى اهل اليمن مصحفا والى اهل البحرين مصحفا ثم عدد ما وقع  
فيها من الاختلاف بالكلمات والحروف مع انها  
كلها بخط عثمان فاذا كان هذا حال اختلاف مصاحف التي هي بخطه فكيف  
حال غيرها من مصاحف كتاب الوحي والتابعين واما العصر الثاني فهو  
زمان القراء وذلك ان المصحف الذي وقع اليهم خال من الاعراب والنقط  
كما هو الآن موجود في المصاحف التي هي بخط مولانا امير المؤمنين  
عليه السلام واولاده المعصومين صلوات الله عليهم وقد شاهدت عدة منها  
في خزنة الرضا عليه السلام نعم ذكر جلال الدين السيوطي في كتابه الموسوم  
بالمطالع السعيدة ان ابا الاسود الدؤلي اعرب مصحفا واحدا في خلافة  
معاوية وبالحلة لما وقعت اليهم المصاحف على ذلك الحال تصرفوا في اعرابها  
ونقصها وادغامها واماثلها ونحو ذلك من القوانين المختلفة بينهم على ما يوافق

مذاهبهم في اللغة والعربية كما تفرقوا في النحو وصاروا الى مادونه من القواعد المختلفة قال محمد بن بحر الرهني ان كل واحد من القراء قبل ان يتجدد القاري الذي بعده كانوا لا يجيرون الا قرائته ثم لما جاء القاري الثاني انتقلوا عن ذلك المنع الى جواز قراءة الثاني وكذلك في القراء السبعة فاشتمل كل واحد على انكار قرائته ثم عادوا الى خلاف ما تكبروه ثم اقتصروا على هؤلاء السبعة مع انه قد حصل في علماء الاسلام والعالمين بالقرآن ارجح منهم ومع ان زمان الصحابة ما كان هؤلاء السبعة ولا عددا معلوما من الصحابة للناس ياخذون القراءات عنهم ثم ذكر قول الصحابة لنبيهم (ص) على الحوض اذا سئلهم كيف خالفتموني في الثقلين من بعدي

ومن هذا التحقيق يظهر الكلام والقدح في تواتر القراءات السبع من وجوه اولها المنع من تواترها عن القراء لانهم نصوا على انه كان لكل قارئ روايات يرويان قرائته ثم اتفق التواتر في الطبقات اللاحقة وثانيها سماعنا تواترها عن القراء لكن لا يقوم حجة شرعية لانهم من احاد المخالفين استبدوا بها بارائهم كما تقدم ولئن حكوا في بعض قرائتهم الاستناد الى النبي (ص) لكن الاعتماد على رواياتهم غير جائز كرواية الحديث بل الامر هنا اجل واعلى وثالثها ان كتب القراءة والتفسير مشحونة من قولهم قرء حفص او عاصم كذا وفي قراءة علي بن ابي طالب (ع) او اهل البيت عليهم السلام كذا بل ربما قالوا وفي قراءة رسول الله (ص) كذا كما يظهر من الاختلاف المذكور في قرائته غير المنضوب عليهم ولا الضالين

والحاصل انهم يحملون قراءة القراءة قسمة لفراثة المصومين عليهم السلام فكيف تكون القراءات السبع متواترة من الشارع تواتراً يكون حجة على الناس وقد تلخص من تضعيف هذا الكلام امران (احدهما) وقوع التحريف والزيادة والنقصان في المصحف وثانيهما عدم تواتر القراءات عمن يكون قوله حجة اما الاول فقد خالف فيه الصدوق والمرضى وامين الاسلام الطبرسي حيث ذهبوا الى ان القرآن الذي نزل به جبرئيل (ع) هو ما بين دفتي المصحف من غير زيادة ولا نقصان واما السيد رحمه الله فلم يعتمد على اخبار الاحاد مع تعويلهم على ما روي عنه (ع) من قوله القرآن واحد نزل من عند واحد على نبي واحد وانما الاختلاف من جهة الرواة وعند التأمل يظهر ان هذا الخبر دليل لنا لا علينا ويدل على ما قلناه من الامرين فان قوله (ع) القرآن واحد ينفي تكثر القراءات واما اثبات الاختلاف من جهة الرواة اي حفاظ القرآن وحامله فيشمل الاختلاف في التحريف وفي تكثر القراءات على انه يجوز ان يكون الوجه فيما صاروا اليه التحرز من طعن اهل الكتاب وجمهور الجمهور وعوام المذهب لانه ربما يتوهم منه الكلام على انجاز القرآن وعلى استبساط الاحكام منه بسبب ما وقع فيه من الزيادة والنقصان وجوابه ان ما وقع فيه لم يخرج اسلوبه من الفصاحة والبلاغة وان خزنة علمه صلوات الله عليهم بينوا ما فيه من التحريف دلي وجه لا يقدح في اخذ الاحكام منه اذ هم مخاطبون به على ما تقدم الكلام فيه واما الثاني فقد خالف فيه الجمهور ومعظم المجتهدين من اصحابنا فانهم حكفوا بتواتر القراءات



السبع وبجواز القراءة بكل واحدة منها في الصلوة وقالوا ان الكل مما  
 نزل به الروح الامين على قلب سيد المرسلين (ص) وربما استدلوا عليه  
 بما روى من قوله (ص) نزل القرآن على سبعة احرف فسرروها للقراءات  
 مع انه ورد في الاخبار عن ابي الحسن الرضا (ع) رد هذا الخبر وادف  
 القرآن نزل على حرف واحد على ان جماعة من العلماء فسرروا السبعة  
 احرف باللغات السبع كلفة اليمن وهوازن واة اهل البصرة ونحوها  
 لان في الفاظه ما يوافق ما اشتهر في هذه اللغات في اصطلاح اربابها واما  
 الاعتراض بان ما ذكرتم من وقوع التحريف فيه لو كان حقا لازاله عنه  
 امير المؤمنين (ع) زمن خلافته فهو اعتراض في غاية الرككة لانه (ع)  
 ما تمكن من رفع بدعهم الحقيرة كصلوة الضحى ونحر يم المنعنين وعزل  
 شريح عن القضاء ومعاوية عن اماره الشام فكيف هذا الامر العظيم  
 المستلزم لتلطيظ الاعرابيين بل لتكفيرهما لان جهما قد اشرب في  
 قلوب الناس حتى انهم رضوا ان يبايعوه على يد الشيخين ..... فلم يرض  
 (ع) فعدلوا عنه الى عثمان واما الموافقون لنا على صحة هذين الدهويين  
 فعلى (الاولى) معظم الاخباريين خصوصا مشايخنا المعاصرين واما (الثانية)  
 فقد وافقنا عليها سيدنا الاجل علي بن طاوس طاب ثراه في مواضع من  
 كتاب سعد السعود وغيره وصاحب الكشف عند تفسير قوله تعالى  
 وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم ونجم الائمة  
 الرضي في موضعين من شرح الرسالة احدهما عند قول ابن حاجب واذ  
 عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض وبسط الكلام في هذين

المقامين محال على مثل ماتقدم وهذا هو الكلام في رد ما ادعوه من تواتر الاحاديث واما قولهم بافادتها القطع واليقين فيرد عليه امور منها ما روى بالاسانيد الكثيرة عن الرضا (ع) انه قال من رد متشابه القرآن الى محكمه فقد هدى ثم قال (ع) ان في اخبارنا محكما كمحكم القرآن ومتشابهها كمتشابه القرآن فردوا متشابهها الى محكمها ولا تتبعوا متشابهها دون محكمها فتضلوا ولا ريب ان القرآن كما قال علماء الاسلام قطعي المتيقن دلالة فإين حصول القطع مما اشتمل على الفردين الحكم والمتشابه ومنها ما رواه الصدوق طاب ثراه في معاني الاخبار باسناده الى داود بن فرقد قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول انتم افقه الناس اذا عرفتم معاني كلامنا ان الكلمة لتصرف على وجوه فلو شاء انسيان لصرف كلامه كيف شاء ولا يكذب (اقول) من مارس الاحاديث يعرف هذا المعنى منها فاذا كانت الكلمة تصرف على وجوه فكيف يقطع على المعنى المراد منها نعم يتفاوت الحال في الظهور والخفاء ومدار الاستدلال على ظواهر النصوص كما نص عليه علماء الاسلام ومنها انا نرى الاخباريين قدس الله ارواحهم يذكرون للحديث معاني متعددة واحتمالات كثيرة فتى حصل لهم القطع بتعين المعنى المقصود من لفظ الحديث ومنها اختلاف الاخباريين في معاني الاخبار وفي تعيين المعنى المراد منها فكيف يدعون القطع مع ما فهموه من الاختلاف ومنها انهم ذكروا لبعض الاخبار المتعارضة معاني بعيدة واحتمالات غير سديدة وكل عارف بالاخبار يقطع بعدم ارادتها من لفظ الحديث ويجزم بانها

ليست من الاحتمالات الممكنة كما يظهر لمن تتبع القوائد المدنية وحواشي صاحبها على هوامش الاصول الاربعة ومنها ان الاخبار الواردة في اصول الدين وان كانت متفرقة في الكتب الا ان معظمها موجود في اصول السكافي وكتاب التوحيد والخطب المروية عن مولينا امير المؤمنين (ع) في كتاب نهج البلاغة وغيره من الكتب ومن تتبع شروح اصول السكافي ونهج البلاغة لمحتفي علمائنا وغيرهم يجدون في شرح الفقرة الواحدة متفرق الاهواء مختلف السبل حتى من الواحد منهم في شرح الحديث الواحد والكلمة الواحدة وما ذلك الا لما فيه من الاجمال والغموض واحتماله المعاني المتعددة لانهم عليهم السلام اتوا بجوامع الكلم وهو وجازة اللفظ وتكثر المعاني ومنها ان ذهب الاخباريين الى مثل هذا المعنى انما اضطرهم اليه كما قالوه الآيات والاخبار الناعية من اتباع الظنون والادهام وهي منزلة اما على الاصول كما قاله معظم المحققين او على ان المقصود منها الرد على اهل الاجتهاد بالراي والقياس ونحوهما من علماء العامة ومجتهداتهم واما الفروع فاعظمها الصلوة حتى انها عدت في اصول الدين وقد اعتبر الشارع فيها الظن كما يظهر من الاخبار الواردة في الشكوك كقوله (ع) فان ذهب وهمك الى الثلاث فاجعلها ثلاثا وان ذهب وهمك الى الاربعة فاجعلها اربعا الى غير ذلك والمراد من اوهم هنا الظن اجماعا فان قلت اشتمال القرآن على المتشابه الذي لا يفهم معناه الوجه فيه ظاهر لان المخاطب به هو النبي واهل بيته صلواة الله عليهم فهو محكم بالنسبة اليهم ومتشابه بالنظر اليانا اما وقوع التشابه في كلامهم

عليهم السلام فما لوجه فيه مع ان الغرض من الاخبار تفهيم الناس الاحكام ونحوها قلت يمكن التضي عنه بوجوه: الاول) انه ليس الغرض من خطاب الشرع مجرد احكام التكليف للمل بل كما يكون الغرض هذا يكون الغرض الازعان والانتقاد والتسليم لهم وارجاع علم ذلك المتشابه اليهم ولعل الثواب على هذا ازيد من غيره لان كل ما لا يدركه العقل يكون الحكم فيه محض النعبد ومن ثم قال جماعة من المحققين ان الثواب المترتب على اكثر مناسك الحج اجزل من الثواب الحاصل من فعل الطاعات المدرجة بالعقل (الثاني) ان اغلب الاخبار المتشابهة بالنسبة اليها كانت متشابهة بالنظر الى الرواة الاولين الذين شافوها الابعة عليهم السلام ونقلوها عنهم وذلك ان قرائن الحال والمقال معاودة على فهم المعنى فلما هم في مواضعها معاني تلك الاخبار (الثالث) ما قيل من انه يجوز ان يكون الغرض منها تكليف المجتهدين بالانضاط الاحكام منها ليفوز بثواب الاجتهاد وجعل بعضهم هذه الاخبار المتشابهة عبارة عن الاصول الواحدة في قوله (ع) علينا ان نأتي اليكم الاصول وعليكم ان تنفذوا عليها اي تستنبطوا الاحكام منها وهذا هو الذي اعتمد عليه الشيخ طاب ثراه في التباين في الجواب عن متشابه القرآن حيث قال فان قيل هلا كان القرآن كله محكما يستغنى بظهوره عن تكليف ما يدل على المراد منه حتى دخل على كثير من المخالين للحق شبهة فيه ونحوه وبظهوره على ما يعتقدونه من الباطل (قيل الجواب) عن ذلك من وجهين احدهما ان خطاب الله تعالى مع يافيه من الفوائد الصالحة مستترة في الفاظه لا يتبين

ان تكون المصلحة الدينية تعلق بان يستعمل له الفاظا محتملة ويجمل  
 الطريق الى معرفة المراد به ضربا من الاستدلال ولهذا الملة اطلال في  
 موضوع واختصر في آخر و ذكر قصة في موضع واعادها في موضع  
 آخر واختلت ايضا مقادير الفصاحة فيه (والجواب الثاني) ان الله تعالى  
 انما خلق عباده تعريضا لذاته وكلفهم لينالوا اعلى المراتب واشرفها  
 ولو كان القرآن كله محكما لايحتمل التأويل ولا يمكن فيه الاختلاف  
 لسقطت المحنة وبطل التفاضل وتساوت المنازل ولم يتبين منزلة العلماء  
 من غيرهم وانزل الله القرآن بمضه متشابهة ليعمل اهل العقل افكارهم  
 ويتوصلوا بتكليف المشاق وبالنظر والاستدلال الى فهم المراد فيستحق  
 به عظيم المنزلة وعالي الرتبة ( انتهى ) والاولى في الجواب عن متشابه  
 القرآن ما قدمناه ( المسئلة العاشرة ) في الاحتياط والعمل به اما الاحتياط  
 فقد ورد الامر به في كثير من موارد الاخبار كما يظهر من التتبع واما  
 العمل به فقد اجتهد المجتهدون والاعباريون رضوان الله عليهم في كيفية  
 العمل به قال المحقق طاب ثراه في كتابه الذي صنفه في اصول الفقه العمل  
 بالاحتياط غير لازم وصار آخرون الى وجوبه وقال آخرون مع اشتغال  
 الذمة يكون العمل بالاحتياط واجبا ومع عدمه لا يجب مثال ذلك اذا  
 ولغ البكرب في الاناء فقد نجس واختلفوا هل يطهر بغسلة واحدة ام  
 لا بد من سبع وفيما عدا الولوغ هل يطهر بغسلة ام لا بد من ثلاث  
 احتج القائلون بالاحتياط بقوله (ع) دع ما يريبك الى ما لا يريبك ويان  
 الثابت اشتغال الذمة بيمين فيجب ان لا يحكم ببراءتها الا بيمين ولا يكون

هذا الامع الاحتياط ( والجواب ) عن الحديث ان نقول هو خبر واحد لا يعمل بمثله في مسائل الاصول سلمناه لكن الزام المكلف بانقل الامرين مظنة الريب لانه الزام مشقة لم يدل الشرع عليها فيجب اطراحها بموجب الخبر ( والجواب ) عن الثاني ان نقول البراءة الاصلية مع عدم الدلالة الناقلة حجة وان كان التقدير تقدير عدم الدلالة الشرعية على الزيادة كان العمل بالأصل اولى وحيث فلا نسلم اشتغال الذمة مطلقا بل لانسلم اشتغالها الا بما حصل الاتفاق عليه واشتغالها باحد الامرين ويمكن ان يقال قد اجمعنا على الحكم بنجاسة الاناء واختلفنا فيما به يطهر فيجب ان نأخذ بما حصل الاجماع عليه في الطهارة ليزول ما اجمعنا عليه من النجاسة بما اجمعنا عليه من الحكم بالطهارة ( انتهى )

اقول الارجح من الاقوال الثلاثة هو القول الاول وهو ان العمل بالاحتياط غير واجب لكنه واجح ومستحب استحبابا مؤكدا لورود الامر به في الاخبار وما انه غير لازم فلان الاخبار الواردة بالامر به دالة ايضا على جواز العمل بخلافه وهو ما ساق اليه الدليل الشرعي منهما ما رواه الصدوق والشيخ قدس الله روحيهما باسناديهما الى الصادق ( ع ) انه سئل عن دخول وقت المغرب فقال ( ع ) يدخل بذهاب القرص ولكن آخر الصلوة الى ذهاب الحمرة وخذ بالحائطة لدينك ومن اخبار الاحتياط ما روى في باب النكاح من شعيب الحذاء عن ابي عبد الله ( ع ) الى ان قال هو الفرج وامر النهج شديد ومنه يكون الولد محتاط فلا يتزوجها ومنها ما رواه الشيخ في الامالي مسند

الى الرضا ( ع ) ان امير المؤمنين عليه السلام قال لكميل بن زياد اخوك دينك فاحتط لدينك بما شئت ومنها ما رواه الشهيد طاب ثراه باسناده الى الصادق ( ع ) في حديث طويل قال فيه وخذ بالاحتياط في جميع امورك ما تجد اليه سبيلا وفي حديث آخر عنه ( ع ) انه قال ارى لك ان تنظر الحرام وتناخذ بالحائطة لدينك والاعبار الواردة بهذا المعنى متكررة جدا ومفادها ما ذكرناه واما الاستدلال على لزوم الاحتياط بحديث دع ما يريك فيرد عليه اولاً ان الشهيد قدس الله روحه رواه في الذكرى مسنداً عن النبي ( ص ) والظاهر كما قاله طائفة من الاصحاب ان المراد منه الاحتياط في الشبهات التي هي برزخ بين الحلال واليّن والحرام واليّن مع ان الجزم بالوجوب هناك ايضاً مشكل اما بعد وضوح الطريق كما ذكره في حكاية الولوغ فليس هو من حكاية الريب في شيء فانه اذا صحح عن الشارع الاكتفاء بنفسه واحدة تحققت به برائة النعمة شرعاً وحمل ما زاد على الاستحباب الذي سميناه احتياطاً واما قوله ان الثابت اشتغال الذمة يقينا فيجب ان لا يحكم ببراءتها الا ييقن فالحجوب انه بمد الغسلة الواحدة لم يبق اشتغال الذمة يقينا واما انه لا يجب ان يحكم ببراءتها الا ييقن فان اراد من اليقين ما يشمل اليقين الشرعي اعني ما يتناول الظن الحاصل من النصوص الواضحة فلا كلام وهو حاصل كما قلناه وان كان المراد من هذه العبارة ايما اوردوها اليقين القطعي فهو غير مسلم الوجوب والا لما صح الحكم ببراءة ذمة مكلف من المكلفين لان اشتغال الذمة يقيني في اغلب الاحكام والخروج

هن صعدة التكليف ظني شرعي واما قوله لزوال ما اجمنا عليه من  
 النجاسة الى اخره فالجواب عنه انه بعد الفسلة الواحدة لم يبق اجماع  
 على نجاسة الاناء على انه لا يلزم زوال النجاسة بالاجماع بل الواجب هو  
 زوالها باعتقاد المجتهد كما في سائر الاحكام هذا ما يتعلق بكلام المحقق طاب  
 ثراه وقد بقي ههنا ابحاث الاول ذهب بعض المجتهدين من المعاصرين  
 الى ان الاحتياط ليس بحكم شرعي فلا يجوز ان يعمل بمقتضاه بل  
 الواجب به هو ماساق الدليل اليه ورجحه المجتهد وكما ترجح عنده  
 تعين عليه وعلى مقلده العمل به والعمل بالاحتياط عمل بما لم يؤد الدليل  
 اليه والجواب ان الدليل كما ساق الى العمل بما ترجح عنده دل ايضا على  
 ان الاولى له ان يحتاط لدينه للاوامر الواردة به نعم يظهر من بعض  
 الاخبار ان الاحتياط على ما قدره الشارع بدعة في الدين ويكون حراما  
 كما ورد عنه (ص) ان الفسل يستحب ان يكون بصاع ثم قال يأتي جماعة  
 يستقلون هذا فاولئك على غير سنتي والثابت على سنتي معي في حظيرة  
 القدس وبالجملة فاعلم موارد الاحتياط يكون اما في ما تعارضت فيه  
 الأدلة او بما لم يتضح الدليل فيه او فيما لم يرد فيه نص بناء على ما حكيناه  
 عن الاخباريين من العمل بالاحتياط هنا الا انه ليس على طريق  
 الوجوب كما قالوه بل هو على الاولى الثاني ان اكثر المجتهدين ذهب  
 الى ما قلناه في الاحتياط من ان العمل به راجح لا واجب لكنهم اذا  
 تعارضت عندهم الأدلة ربما قالوا والوجوب احوط او التحريم احوط  
 او يعمرون بقولهم والاحتياط يقتضي الوجوب او يقتضي التحريم او



نحوهما من الاحكام ومعنى هذه العبارات غير واضح مع قولهم ان  
العمل به راجح لا واجب (الثالث) ذهب جماعة من علماء المراق الى ان  
الصلوة التي لا يعلم صاحبها فواتها ولا يظنه ولا يظن فوات شيء من  
افعالها يستحب قضائها تبعا لما نقله الشهيد طاب ثراه في الذكري عن  
جماعة من الاصحاب واستدلوا عليه تارة بقوله (ع) الصلوة خير موضوع  
فمن شاء فليقل ومن شاء فليستكثر واخرى بما تقدم من قوله (ص)  
دع ما يريك وبقوله تعالى واتقوا الله حق تقاته وبانه احتياط في العبادة  
لجواز وقوع خلل في نفس الامة لا نعلمه ونحو ذلك من الدلائل القاصرة  
عن افادة المطلوب ولا يخفى ان البالغة في الاحتياط ربما ادى الى التشريع  
في الدين والعبادة وذلك ان الطاعات والعبادات وظائف شرعية يجب  
اخذها من الشارع والزيادة عليها حرام وابتداع في العبادة الاتري ان  
صلوة الضحى واكثر عبادات الصوفية انما حكم الاصحاب رضوان الله  
عليهم بتحريمها من جهة عدم ورود الامر بها والا فهي داخل تحت صورة  
العبادة وهيئتها ولا ريب ان المكلف اذا وقع العبادة صحيحة بظنه ما  
من الاجتهاد او التقليد او على ما حكياه عن الاخباريين من اخذ  
احكامها من الاخبار برئت ذمته شرعا فشرعية قضائها محتاج الى الدليل  
والاحتياط هنا لا معنى له بعد وضوح الدليل وانعدام الاجماع على براءة  
الذمة لان من وقع الغسل صحيحا ثم اراد اعادته احتياطا كان ذلك  
الاحتياط لغوا بل حراما لانه تشريع في العبادة اذ الاحتياط حكم شرعي  
فتى لم يقع موقعه يكون حراما واما حديث الصلوة خير موضوع فالظاهر

ان معناه هو ان الصلوة التي وضعها الشارع وامر بها من الفرائض  
والسنن خير ما وضعه من العبادات والطاعات وهي كثيرة فمن اراد  
الاستكثار استكثر منها واما حديث دع ماريك فغير وارد مودعه  
اذ لا ريب بمد النص والاجماع على صحة العبادة واما الامور الوهومة  
في نفس الامر فلا حكم لها في نظر الشارع حتى يطلب الاحتياط بها  
واما التقوى فقد فسرهما الصادق (ع) بقوله ان لا يراك الله حيث نهاك  
ولا يفقدك حيث امرك وما هنا غير داخل في الامرين كما عرفت  
وبالجملة فالاحتياط في قضاء مثل هذه الصلوة مما لا وجه له (الرابع) ان طائفة  
من العلماء المعاصرين من سكان المشدين مشهد مولانا امير المؤمنين  
وابي عبد الله الحسين صلوات الله عليهما ذهبوا الى الاحتياط في عزل  
السور وانه لا ينبغي مباشرة المسلمين بالرطوبة ومن هنا ضيقوا على  
انفسهم وعلى مقلديهم واستدلوا بالاحتياط والاخبار السابقة واقوى ما  
اعتمدوا عليه في الاستدلال هو قولهم انا نقطع بان في العالم بل في البلد  
من لا يجنب النجاسات ونقطع ايضا بان في الناس من لا يجتنب  
مباشرتهم والناس يباشرون هؤلاء ايضا بالرطوبة فلو باشرنا احدا  
برطوبة كنا قد باشرنا من ظن بنجاسة او قطع بها والجواب عن هذا  
وامثاله ان المستفاد من الاخبار وكلام الاصحاب قدس الله ارواحهم هو  
ان الطهارة والنجاسة والظاهر والنجس لا حكم لها في الواقع بل الطاهر  
هو ما حكم الشارع بطهارته وان كان نجسا في نفس الامر والنجس ما  
نص الشارع على نجاسته وان كان طاهرا في نفس الامر ولا ريب ان

الشارع قد نص على طهارة المساء وكونه في الواقع نجسا لا حكم له ولا يسمى نجسا فاذا بشرناه برطوبة كنا قد بشرنا الطاهر لا النجس على اننا لو نمقنا نجاسة المسلم لمس بمباشرة النجاسة لا نقطع عليه اليه مبتلك النجاسة ولا يجوز لنا الحكم باستصحابها والا لزم القاطع بنجاسة كل المسلمين لانا نقطع بان كل مسلم تعرض له النجاسة في اليوم والليلة ولو بسبب البول ولا نقطع عليه بالازالة لانه ممن لا يجنب النجاسة مع حكم الشارع له بالطهارة وما رواه الصدوق يرشد اليه حيث سئل (ع) عن الوضوء من كوز مخمر الرأس احب اليك ام من فضل وضوء جماعة من المسلمين فقال (ع) بل من فضل وضوء المسلمين احب الي لورود الثريمة السمحة السهلة واما الاتياط هنا فلا يقيم موقعه لانه مظنة التشريع بل هو عينه وحديث دع ما يربك لا يدل عليه ايضا ذلك ليس المراد من الريب ما يحصل للنفس ومن الوسواس الشيطانية والخيالات الانسانية فان الموسوسين انما يستندون في وسوسهم الى هذا الحديث لحصول الريب لهم في خلاف ما يصنعون وانما المراد من الريب الأمور بتركه هو الشبهات ونحوها كما سبق تحقيقه (الجامع) ان بعض العلماء من اجل خراسان من سكان مشهد مولانا علي بن موسى الرضا عليه وعلى آله وابنته افضل الصلوة والسلام ذهبوا الى ان التوب اذا كان نجسا لا يجوز دفعه الى النصار وغيره ليظهره ويزيل منه النجاسة وذلك ان النجاسة في التوب مقصود بها فيجب ازالتها قطعا ولا نطمع هنا لاحتمال ان لا يزيلها ويخير بالازالة ومن اجل هذا توصلوا الى حكم

الازالة بحيلة بيع الثوب او هبته للقصار حتى يدخل تحت ملكه فاذا اتى به اشتراه او اتعبه صاحبه الاول ويستدلون ايضا عليه بطرق الاحتياط والجواب اما اولاً فيبان ازالة النجاسات من الامور بالدرجة تحت قول الوكالة لان غرض الشارع لم يتعلق به على الاعيان بل ولا على الوجه المجاوز شرعا ومن ثم لو غسل الثوب النجس بماء مفصوب او غسله بالمحجور على غسله طهر اجماعا واما (ثانيا) فيبان لاحتياط لايحقه بالوجوب وعدم الجواز وذلك لان المسلم مصدق على الاخبار بما تحت يده واما (ثالثا) فيبان وجوب ازالة النجاسات ليس واجبا بالذات وانما هو واجب لتغير اعنى العبادات فاذا كانت العبادات الواجبة بالذات مما يقبل النيابة كيف لا يكون مقدماتها قابلة لما وهذا الاستدلال يجري على طريقة المجتهدين من باب الاولوية وعلى قواعد الاخباريين من حيث اطلاق الاخبار واما (رابعا) فلان الحديث الذي رواه الشيخ طاب ثراه في التذهيب عن الصادق (ع) في ان رجلا سئله انه دفع ثوبه النجس بالني الى جاريته فغسلته فلما صلى فيه رأى ان نجاسة لم تزل فامرته (ع) باعادة الصلوة وقال لو كنت انت غسلته لما كان عليك شئ حجة لنا لا علينا كما توهم اهل هذا القول وذلك لان ظاهره ان اعادة الصلوة انما هي لوجود حين النجاسة لا لكون الحارثة ازالها عن الثوب حتى لو فرض انها ازالته عن الثوب كان يجب عليه غسل الثوب واعادة الصلوة وبالجملة الدلائل على هذا كثيرة حررناها في شرحنا على تهذيب الحديث (المسئلة الجادية عشر) في الحديث الصحيح الذي وقع فيه التباين

بين المجتهدين والاختباريين وهو ما رواه الفضل محمد بن ادريس الحلي  
في اخر السرائر بسند صحيح عن الصادق ع ، انه قال علينا ان نلقي  
اليكم الاصول وعليكم ان تفرعوا وفي سند اخر من واضح الصحيح  
عن ابي الحسن الرضا ع ، قال علينا القاء الاصول اليكم وعليكم التفريع  
وقد نقل الحديث الاول من كتاب هشام ونزل الثاني من كتاب احمد  
ابن محمد بن ابي نصر البرزطي ، قال الاختباريون ، قدس الله ارواحهم  
المراد منهم جواز التفريع على الاصول المسموعة منهم ع ، والقواعد  
الكلية المأخوذة عنهم لاعلى غيرها وتحرره ان الاثمة عليهم السلم لما  
علموا ان شيعةهم ان لا يمتكنون من الوصول اليهم ع ، في استعلام جميع  
امورهم اما بعد الدار او حذرا من النقية او لاستتار الامام ع ، القوا  
اليهم قواعد كلية ليأخذوا منها الجزئيات التي يحتاجون اليها وذلك مثل  
قولهم صلوة لله عليهم كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال بين  
حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه وهو موافق للاصطلاح الذي وضعه  
المنطقيون للتفريع وهو ان يركب قياس صفراء الفرع وكبراه الاصل  
هكذا نقول مثلا هذا ماء مطلق وكل ماء مطلق لم يعلم مباشرة بالنجاسة  
فهو طاهر يتبع ان هذا طاهر وهكذا التفريع على الاصول الشرعية  
وقد المجتهدون قدس الله ارواحهم المراد من التفريع ما يشمل الاستنباط  
اقول ان يكن المراد الاستنباط من الكتاب والسنة من الدلالات اثلث  
ونحوها فاقوله المجتهدون توى وزكوا المراد الاستنباط من الادلة العقلية  
والاستحسانات ونحوها فليلق مع الاختباريين وبالجملة من تتبع اقوال

الاخباريين والمجاهدين يظهر له ان فيها اقراطا وتقريطا وقدا طال الاخباريون  
 لسان التشنيع على المجتهدين ونسبوه الى الضلال والاضلال وهو  
 تشنيع ليس في محله لان المجتهدين قدس الله ارواحهم لم يألوا جهدا في  
 تحصيل الاحكام وتقريب ما يمد منها الى الافهام لكن الحق ان ههنا  
 واسطة بين الامرين وطريق بين الطريقين كما مر بيانه في تضاعيف  
 هذه الرسالة وهي الطريقة الوسطى قد سلكها جماعة من اساتيدنا  
 المعاصرين وهي طريقة الاحتياط التي لا يضل سالكها ولا تظلم مسالكها  
 ومن مذهبي حب الديار واهلها وللناس فيما يعشقون مذاهب  
 وهذا ما اردنا تحريره من هذه الرسالة والمرجو من اخيه انا في لندن  
 واصحابنا في طلب اليقين ان يرسلوا نبيل العفو على هذا الهفو فقد  
 اغرق تالينا في زمن غريب ودهر عريب نرى كلاي يبيكي على حاله  
 كما انما اوتي كتابه بشاله خصوصا طلاب العلوم على العموم والمسؤول  
 من الله عز شانه ان يتفضل علينا بتعجيل ظهور صاحب الدار عليه وعلى  
 آبائه صلوات الملائك الجبار ليرفع هذا النزاع من بين يوبوقع الصالح  
 بين الفريقين قال هذه الاحرف بلسانه و رزها بيدانه مؤامها المذنب  
 الجانب قليلة البضاعة وكثير الاضاعة نسمة الله الحسيني الموسوي  
 الجزائري ونفعه الله تعالى اراضيه وجعل مستقبل اخواله خيرا من ارضيه  
 وكان الفراغ منها يوم الاثنين سانس جمادى الثاني سنة المائنة بقدر الالف  
 في دارنا وبنين شمشتر في مدرستنا الواقعة بجوار مسجدنا الاجتماع  
 حامدا لله غصليا على رسوله واهل بيته الظاهرين خيلوات الله عليهم

اجميين تمت كتابتهما على يد اقل الطلبة احمد بن محمد  
يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شعبان  
سنة الالف واثنائة  
والحجة والاربعين  
في النجف الاشرف



4  
5  
Bibliotheca Alexandrina



0529665